إصدارات مركز المعلومات والتأهيل
لحقوق الإنسان

قائمة مطالب المرأة
ضد الفقر والعنف

إسم الكتاب : مطالب المرأة ضد الفقروالعنف

إصدارات مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان

الجمهورية اليمنية- تعز- ص.ب ٤٥٣٥

HRITC@Y.NET.YE

الطبعة الأولى : مارس ٢٠٠٠

جميع الحقوق محفوظة

المحتويـــــات

مسيرة النساء وبداية الفكرة ٥

مشاركة اليمن في المسيرة ١١

خطوات على الطريق..... ١٤

دليل بالمطالب العالمية لحقوق المرأة ٢١

مشروع مطالب المرأة اليمنية..... ٩٥

مسيرة النساء
وبداية الفكرة...

مسيرة النساء سنة ٢٠٠٠

ضد الفقر والعنف

ينظم مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان الحملة الوطنية ضد الفقر والعنف الموجه ضد النساء ، وذلك ضمن الحملة العالمية لمسيرة ٢٠٠٠- الفقر والعنف ضد المرأة - وهي حركة عالمية تشارك فيها أكثر من ١٤٦ دولة في العالم ، وقد تأسست بمبادرة من اتحاد نساء كيبيك في كندا ، وتسعى هذه المسيرة إلى حملة دولية للتوعية بحقوق المرأة وبالذات ما تعانيه من فقر وعنف ، ويبدأ البرنامج بحملة توعية وخلق رأي عام مناهض للفقر والعنف الموجه ضد النساء ، وإيجاد حلول لإنقاذ المرأة من الفقر والعنف بكل أشكاله .. ويحمل البرنامج عنوان الخبز والورود - مسيرة النساء سنة ٢٠٠٠- صد الفقر والعنف ، وقد شكلت لهذا الغرض لجان تنسيق من مؤسسات ومنظمات دولية مهتمة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة في مختلف بلدان العالم :آسيا ، أفريقيا ، أمريكا و وكندا ، وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط .

ويتناول التنسيق على مستوى الجمهورية اليمنية مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان ، وهذه المنظمة طوعية ، غير حكومية ومقرها تعز ، تعمل من أجل نشر الوعي بحقوق الإنسان من خلال النشر والتوعية وبرامج التدريب المختلفة على مستوى اليمن . وينسق المركز الآن لإيجاد لجان مصغرة ومنسقات على مستوى المدن المحلية ، كما يقود حملة توعية إعلامية من أجل تسليط الضوء على الفقر والعنف التي تعانيه المرأة .

كيف انطلقت الفكرة؟

انطلقت فكرة المسرة العالمية للنساء ضد الفقر والعنف بعد مسيرة وطنية للنساء الكنديات جرت في مارس سنة ١٩٩٩م في كيبيك ونظمها اتحاد النساء في كيبيك ، ونجحت نجاحاً كبيراً فسارت ثلاث مجموعات من ٨٥٠ مرأة لمدة عشر أيام رافعة تسعة مطالب خاصة بالعدالة الاقتصادية ، واستقبلت المسيرة خمسة عشر ألف من البشر في اليوم العاشر لها ، واحتشدت لها الحركة النسائية من قطاعات متنوعة من السكان .

والتحقت عشرون امرأة بالمسيرة ممثلات لبلدان الجنوب في العالم لتذكر النساء بأهمية بناء التضامن العالمي . وقد أثبت مؤتمر بكين أن النساء في كل مكان من العالم يناضلن الآن بوتيرة أسرع من أجل المساواة والتنمية والسلام ، وأقامت النساء في هذا المؤتمر أول مشروع لتنظيم المسرة العالمية للنساء التي تقودها النساء بأنفسهن وتشارك كل مناطق العالم في هذه القيادة .

وعلى المجموعات التي تعتزم المشاركة في المسيرة أن توافق على الأهداف والخطة العاملة للعمل ولكنها تبقى مستقلة فيما يخص عملها في بلدانها سواء أهدافها أو خطتها .

ويحترم القائمون على التنظيم والذين أطلقوا الفكرة ويقدرون عالياً كل تنوع واختلاف في الحركة النسائية ، سواء من حيث الأهداف أو المنطلقات شرط أن يعملوا معاً لمقاومة القفر والعنف .

كذلك فإن المسيرة العالمية للنساء سنة ٢٠٠٠ هي عمل سلمي خالص .

ومن بين المطالب التسعة في المسيرة الأولية يبرز الآن مطلبان رئيسيان الأول خاص بفقر النساء والثاني بالعنف ضد النساء .

وقد انعقد المؤتمر التحضيري للمسيرة في مونتريال بكندا في أكتوبر ١٩٩٨م حضره ١٤٠ وفداً ، يمثلون ٦٥ دولة ويدعو المنظمون ، الجماعات المختلفة التي توافق على المشاركة في المسيرة إلى تنظيم ثلاثة أنشطة :

١- تنظيم تصويت نسائي واسع حول المطالب العامة يستمر في الفترة ما بين ٨ مارس حتى ١٧ أكتوبر عام ٢٠٠٠ وهو يوم المسير .

٢- تنظيم تصويت نسائي واسع حول المطالب العامة يستمر في الفترة ما بين ٨ مارس حتى أكتوبر ٢٠٠٠ وهو يوم المسيرة .

٣- عمل قومي تقرره الجماعات النسائية في البلد المهني لتقديم مطالب فيه تخص الوضع في هذا البلد .

٤- حملة توعية شعبية واسعة تستهدف إعلام الجماهير في كل أنحاء المعمورة بوضع المرأة الحقيقي بالمبادرات النسائية التي تطلقها الحركة النسائية من كل أرجاء المعمورة ، وهو ما سوف يساعد على حشد الدعم للمسيرة .

والشعار المقترح هو الخبز والورود وهو ش٩عار رمزي كانت قد اختارته في الماضي الحركات النسائية الأمريكية وتبنته في عام ١٩٩٥-١٩٩٦م ، الحركة النسائية في كيبيك في كندا .

لماذا الخبز والورود ؟

فنحن نكافح من اجل الخبز كحاجة لمواجهة العيش ، والورود التي تجعل الحياة جدير بالعيش ، وحقنا في السيطرة على أجسادنا دون أن نكون عرضة للعنف وما يزال النقاش دائراً حول الجوانب الأخرى للمشروع أي بقية المطالب والنشاطات وبرامج العمل وهو ما سوف تثريه اهتمام أوسع للمجموعات القاعدية في العام لتصبح المسيرة هي التتويج لأوسع موافقة نسائية على المطالب ، وتطوير المساواة بين الرجال والنساء وإلقاء الضوء على المطالب والمبادرات الجماعية التي سوف ينبثق عن حركة نسائية عالمية لمقاومة الفقر والعنف ضد المرأة ودفع الحكومات وصناع القرار والأفراد في كل أنحاء العالم لإجراء التغييرات الضرورية لتطوير أوضاع النساء وتحسين نوعية حياتهن ، وأن ندخل إلى الألفية الجديدة مؤكدين كفاح المرأة وإصرارها على تغيير العالم .

مشاركة اليمن :

ولأهمية الموضوع ونبل الفكرة الإنسانية شارك مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان ضمن الحملة الوطنية ، وكان ضمن ١٢٣ مؤسسة في العالم مسجلة بقائمة العمل من أجل إنجاح هذه الفكرة ، وسيعمل المركز من خلال مجموعات العمل على مستوى اليمن من أجل تحقيق الهدف السامي ضد الفقر والعنف ، ضمن الأهداف التي أعلنت على مستوى العالم ، والتي حدث عليها اتفاق مبدئي من قبل أكبر مجموعة مشاركة في التحضير وهي :

ماذا نريد ؟

- تحفيز تحركات ضخمة من مجموعات النساء الريفيات بحيث تصبح المسيرة شهادة إثبات من نساء العالم .

- تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة وخاصة في الناحية الاقتصادية والمعاملة العادلة .

- إلقاء الضوء على الاحتياجات العمة والمبادرة التي تصدر من الحركات النسائية العالمية والمتعلقة بموضوعات الفقر والعنف ضد المرأة.

- الضغط على الحكومات وصانعي القرار والأفراد في كل أنحاء العالم للشروع في عمل التغييرات الضرورية لتحسين أوضاع النساء ونوعية حياتهن .

- الدخول للألفية الجديدة عن طريق إظهار تصميمهن المستمر والمتواصل على تغيير العالم .

قيم تشكيل أساساً للفعالية :

- قيادة التنظيم في أيدي النساء .

- كل المناطق في العالم مشاركة في قيادة الفعالية .

- ينبغي أن تشارك كل المجموعات المشاركة في الأهداف في خطة الحدث الكلية للمسيرة ولكنها ستبقى مستقلة فيما يتعلق بتنظيمها للحدث كل في بلده.

- نحن ندرك ونحترم ونتمنى تنوع الحركة النسوية .

- تعتبر المسيرة العالمية للنساء عام ٢٠٠٠ عملاً سلمياً .

إنهاء الفقر والعنف ضد النساء :

تعتبر مسيرة النساء العالمية عام ٢٠٠٠ عملاً لتحسين ظروف معيشة النساء ، وبصورة أكثر دقة فإن المطالب النوعية تتمركز حول موضوعات الفقر والعنف ضد المرأة ، تم اقتراح ثلاث مستويات من العمل بالنسبة للمرأة :

١- أنه سيكون هناك عملاً يوضح ويظهر الدعم النسائي الجماعي للمطالب عموماً يعبر عنه بالتوقيع على بطاقات الدعم .

٢- أن تحركات النساء في كل دولة سوف تنظم فعاليات وطنية ، وسوف تعرض المطالب التي تعكس واقعيتها وأولويتها .

٣- وسينعقد اجتماعاً عالمياً لتطوير ودعم المشروع بكامله عن طريق سلسلة من عمليات التثقيف الجماهيري ، ستبدأ الفعاليات في الثامن من مارس عام ٢٠٠٠ وتنتهي في ١٧ أكتوبر مع الاجتماع العالمي .

لقد انعقد الاجتماع التحضيري العالمي للمسيرة في مونتريال بين ١٦-١٨ أكتوبر ١٩٩٨م وناقش المائة والأربعون وفداً ، من خمسة وستين بلداً المطالب العالمية وسيناريو الحدث - كما تم إنشاء لجنة عالمية لهذا الغرض .

ما يمكنك أن تعمله ؟

سوف يتم مناقشة أبرز المطالب النسائية من أجل العمل معاً ضد الفقر والعنف وسيتم دعم هذه المطالب جماعياً عبر التوقيع عنه كمؤسسات وأفراد نساء ورجال .

- الحضور الفاعل في اللقاءات والندوات الجماهيرية من أجل دعم حقوق المرأة ضد الفقر والعنف .

- الكتابة من أجل مسيرة النساء عام ٢٠٠٠ ضد الفقر والعنف سواء في الصحافة أو إلى الجهات الرسمية عبر مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان .

- وتشجيعك لكل نشاط يستهدف أيضاً إنصاف النساء من الفقر والعنف ، هو عمل إنساني خلاق !

خطوات على الطريق :

منذ أن تولى مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان عملية التنسيق لهذا العمل على مستوى اليمن / في أبريل / سنة , ٩٩

فقد وضع خطة لإنجاز العديد من المشروعات المختلفة لتحقيق أهداف هذه المسيرة العالمية ، والعمل معاً ضد الفقر والعنف الموجه ضد النساء .

وفي هذا الصدد أنجز المركز العديد من الأنشطة على الصعيد الوطني أبرزها .

أولاً : الندوات واللقاءات

أقام المركز ندوة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في اليمن بمدينة تعز يوم ٩٩/٦/٢٠ وشارك فيها نخبة من المهتمين والشخصيات الاجتماعية وقدم في الندوة أوراق عمل عن الوضع الاقتصادي للمرأة ورؤية المجتمع لحقوق المرأة من خلال الموروثات الثقافية والاجتماعية وكانت هذه الندوة هي التدشين الأساسي لحملة المركز في موضوع حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية ، ونوقشت المسودة الأولى لقائمة مطالب المرأة ، من خلال التوصيات التي طرقتها أوراق العمل ، والمناقشة الواسعة التي شارك فيها عدد واسع من الأكاديميين والشخصيات الاجتماعية ، والقيادات النسائية .

٢- ندوة عدن :

ونظم المركز الندوة الثانية في مدينة عدن ، وذلك يومي ١٧-١٨ أكتوبر ٩٩م وشارك فيها أكثر من ستين شخصية نسائية واجتماعية وأكاديمية

متخصصة وقدمت في الندوة خمس دراسات تناولت الحقوق الاقتصادية وواقع الفقر للمرأة في اليمن والعنف الموجه ضد النساء والنظرة الاجتماعية ، وآثار الموروثات الاجتماعية والثقافية في حقوق المرأة ، وواقع التشريعات القانونية وحقوق المرأة في اليمن .

وتم في هذه الندوة الإعداد الأولى لقائمة مطالب المرأة ضد الفقر والعنف في اليمن ، وهو المشروع الأولي الذي نشره في هذا الكتاب ، والذي سيتم مناقشته في حلقة عمل خاصة خلال شهر مايو ٢٠٠٠م .

٣- ندوة المنظمات العاملة في مجال المرأة :

نظم المركز خلال الفترة ٥-٦ ديسمبر ٩٩م ندوة خاصة بالمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المرأة ، على قاعة فندق حده بصنعاء ، تعز ، حضرموت ، عدن ، لحج ، الحديدة ، إب ، أبين ، ذمار ، وتم فيه الإعداد لشبكة خاصة بالمنظمات العاملة في مجال المرأة باليمن .

٤- الحفل الموسيقي :

واستمراراً لبرنامج المسيرة وتضامناً مع اليوم العالمي والمسيرة الدولية ، أقام مركز المعلومات حفلاً موسيقياً وخطابياً بالعاصمة صنعاء صباح يوم السبت ١١/ مارس/ ٢٠٠٠م ، وذلك إيذاناً بالبدء في نشر مشروع القائمة الخاصة بمطالب المرأة الاقتصادية والاجتماعية ضد الفقر والعنف ، والتحضير لبرنامج العمل القادم ، والذي ينتهي في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٠م ويجيء الحفل الموسيقي لنؤكد أن المرأة دائماً منحازة للحضارة والجمال .. ، والفن .. والتقدم .

ثانياً : نشر الوعي والتعريف بالمسيرة

- أصدر المركز بروشر خاص عن المسيرة وأهدافها وبرامجها ولماذا يجب أن نقف ضد الفقر والعنف الموجه ضد النساء ، ووزع بشكل واسع في كل التجمعات المختلفة .

- أصدر ملصق خاص للتضامن مع حقوق المرأة وبالذات الحملة الدولية ضد الفقر والعنف .

- أصدر المركز "تيشرت" عن مسيرة النساء ضد الفقر والعنف الموجه ضد النساء .

- نشر المركز ملف خاص عن المسيرة وحقوق المرأة ضمن العدد الثاني من مجلة " حقوقنا" التي يصدرها المركز ، وفيه تعريف شامل عن المسيرة وأهميتها وأهدافها .

- أعد المركز وثيقة عهد والتزام يتم توقيعها من قبل الرجال ، فيها التزام أخلاقي من كل شخصي وقع فيها في أن لا يمارس العنف ضد النساء وأن يعمل على مكافحة العنف الموجه ضدهن .. بكل ما يستطيع .

وقد تم توزيع هذه العهد في كل التجمعات والندوات ووقع عليها عدد واسع من الرجال .

- أصدر المركز كتاب خاص يحوي المطالب العالمية وما قدمته تجمعات نساء العالم من أجل اجتثاث الفقر وإنهاء العنف الموجه ضد النساء ، وقد تم

ترجمته من قبل المركز .. مع إضافة مشروع قائمة المطالب للمرأة اليمنية في هذا الخصوص .

- يصدر المركز كتاب عن حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية في اليمن . وهي دراسات تم إعدادها لهذا البرنامج وقدمت في ندوات المركز .

ثالثاً: الإعلام

١- يقوم المركز بنشر نبذة واسعة عن المسيرة الدولية للنساء ضد الفقر والعنف في الصحف اليمنية المختلفة ، ونشرت هذه الصحف أنباء أنشطة البرنامج وماذا تعني ، وذلك كجزء من التعريف بحقوق المرأة ، وحق النساء في مواجهة الفقر والعنف الموجه ضدهن . وقد بدأ النشر منذ بدأ البرنامج في يونيو ٩٩م ويستمر حتى يوم المسيرة ١٧ أكتوبر /٢٠٠٠ .

٢- عقد المركز مؤتمر صحفياً يوم ١٨/ أكتوبر / ٩٩م في قاعة فندق عدن لوسائل الإعلام المختلفة صحافة + إذاعة + تلفزيون ، وقدم فيها معلومات كاملة عن المسيرة الدولية ضد الفقر والعنف الموجه ضد النساء وأهمية تفاعل الوسائل الإعلامية لنشر الوعي بحقوق المرأة والتعريف بهذا النشاط .

٣- يقدم المركز من خلال التلفزيون (صنعاء ، عدن) فقرات متنوعة في الأخبار - والتغطية الإخبارية ، والبرامج الاجتماعية معلومات عن المسيرة الدولية ، والتعريف بها ومن خلالها التوعية بحقوق الإنسان وقدمت الفقرات خلال الفترة من يونيو ٩٩ وحتى ديسمبر ٢٠٠٠) بمعدل ٨ مرات .

ويعمل المركز على استمرار الإعداد لبث فقرات متنوعة مواكبة للأنشطة حتى أكتوبر ٢٠٠٠م .

٤- تم إذاعة فقرات متنوعة في "الإذاعة" خاصة إذاعة صنعاء عدن ، تعز ، عن أخبار المسيرة والتوعية بأهدافها ، ومن خلال ذلك التوعية بحقوق المرأة وبمعدل ١٢ مرة في مختلف محطات الإذاعة المحلية في اليمن .ويعمل المركز على إعداد برنامج إذاعي خاص يذاع مع الأنشطة القادمة خلال الفترة المقبلة حتى أكتوبر ٢٠٠٠م .

٥- يعمل المركز على الاستفادة من الموسيقى العالمية التي تم إعدادها في كندا والخاصة بحقوق المرأة ضد الفقر والعنف وعمل على إعادة إنتاجها مع موسيقى عربية لتقديمها في حفلات المركز للجمهور العربي ، من خلال أداء فرقة موسيقية يمنية هي (فرقة النورس) الموسيقية .

وماذا بعد ؟!

يأتي هذا النشاط ، كجزء من برنامج نرجو أن يكتمل ويحقق أهدافه وكواجب إنساني نفخر أن نقوم به في مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان .

فإن نقف مع حقوق المرأة فذلك انتصار للحق وهدف نبيل يعيد للإنسانية إنسانيتها وكرامتها .

وأن نواجه الفقر والعنف فإننا نكون في الصف النبيل والإنساني حيث يبقى الفقر والعنف أسوأ مظاهر الانتهاك الجماعي لحقوق الإنسان وخاصة النساء.

مؤكدين أنه لا تقدم للإنسانية ولا رقي للحضارة ما لم تكن هناك نظرة نسائية لهذا العمل ، وما لم تقم المرأة بدورها الفاعل في الحياة كشريك أول .. تحمل على مدى التاريخ مهمة حفظ بقاء البشرية ، وأسرار الحضارة ، وبناء المجتمع .

لذلك يستحق البرنامج كل الجهد والعناء .. وتستحق المرأة أكثر مما نفعل حتى ننتصر لآدميتنا أولاً !

قبل أن نرد لها كرامتها وحقوقها .

دليل بالمطالب العالمية
لحقوق المرأة

■ إشـــــارة:

ننشـر هنا ترجمـة لما جـاء في دليل المطالب العـالميـة للمـرأة ضـد الفـقـر والعنف والذي نشر بشكل واسع عبر لجنة التنسيق لهذا المشروع في كندا .

ويؤكد المشاركون في المسيرة العالمية على احترام الخصوصية لكل بلد ، وليس بالضـرورة أن تلتـقي أفكار كل المشـاركين مع كل هذه المطالب ، وتبـقى بعضها غير متوافق مع العديد من الثقافات والآراء في العالم ولكن لا بد من التأكيد أن هناك حد أدنى متفق عليه في هذه القائمة وأن القواسم المشتركة عديدة وهامة .

تجعلنا نمد أيدينا لنتعاون من أجل إنصاف المرأة وإعطائها حقوقها وما سينشـر هنا من المطالب العالمية هو ترجمة لهذه المطالب تخضع للمناقشة ، ويمكن أن تفيد للاستدلال ، من أجل حقوق النساء في كل مكان .

مقدمـــة

في مونتريال – كيوبك بكندا وفي يوم ١٩٩٨/١٠/١٨م ،تبنت ١٤٠ امرأة من ٦٥ دولة برنامجاً بمطالب عالمية لمسيرة النساء العالمية عام ٢٠٠٠ ، تقترح لجنة تنسيق المسيرة أداة العمل هذه لدعم الناطقين باسم المشروع والمجموعات البشرية المتزايدة دائماً والتي تشارك في هذه المرحلة من المسيرة العالمية .

يعتبر دليل التأييد لمطالب النساء العالمية أداة ووسيلة للأفراد أو مجموعات النساء اللائي سوف يعملن مع نساء على مستوى القاعدة ، وذلك بعمل عروض في مناسبات خاصة أو بالضغط على حكوماتهن وجهات إقليمية أو عالمية أو عالمية أخرى .

إضافة لوضع مطالب المسيرة العالمية للنساء عام ٢٠٠٠ في صياغها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، فإن هذا الدليل يوضح ويشرح كل مطلب من منظور يقوم بالمساواة بين الجنسين سياسياً واقتصادياً . كثيراً ما يحقق تحليلنا تناغماً عاماً مع المجموعات الأخرى المدافعة عن الحقوق وتعزيز المساواة والعدالة .

وضع هذه المطالب في سياغها يتطلب وجود مجموعات ذات خصائص جوهرية معينة لفهم هدف ومعنى كل مطلب . تم تلخيص إجمالي للمطالب في بداية هذا الدليل .

وبدون شك ، فإن أي امرأة أو مجموعة سوف تتبنى عناصر التحليل

الذي تم عرضه في هذا الدليل وفقاً لكيفية علاقته بعملها وسوف يتبنون التحليل اعتماداً على موقفهم ومحيطهم الشخصي .

مسيرة لمكافحة الفقر والعنف ضد المرأة :

تعتبر مسيرة النساء العالمية جزءاً من سلسلة متصلة من المسيرات مثل المؤتمرات العالمية الرئيسية الأربعة حول المرأة والتي دعت لها الأمم المتحدة . كما أنها أيضاً تعتبر مربوطة بأحكام بالندوات الموازية التي نظمت هنا وهناك في تزامن مع هذه الاجتماعات . إننا نطالب وبصورة عاجلة تلك الدول الأعضاء الملتزمة بالقرارات التي اتخذت في تلك الاجتماعات العالمية أن تواصل إنجاز الأعمال المتعلقة بالتعهدات والالتزامات المضمنة في المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي قاموا بالتوقيع عليها .

من الواضح ، أن مطالبنا قد تعدت الالتزامات الحالية التي التزمت بها الدول . تعتبر مسيرة النساء العالمية في العام ٢٠٠٠ "اجتماعاً عالمياً " جديداً يستمر لعدة أشهر دعت له حركة النساء نفسها وبالنسبة لحركة نساء كيوبيك ، فقد بدأت في مايو ١٩٩٥ ، تحت شعار (خبز وورود) مسيرة ضد الفقر . وقد استمرت فيما بعد في تلك السنة في بكين ، حيث اقترحت نساء من كيوبيك إلى فكرة اجتماع حاشد وطموح وعلى مستوى عالمي لمكافحة الفقر والعنف ضد النساء . ومنذ الوهلة الأولى ، ساعدت نساء من دول عديدة لقيام هذا المشروع ، يعتبر مشروع مسيرة النساء العالمية لعام ٢٠٠٠، تجمع للنساء من كل أنحاء المعمورة . تم التجهيز له في اجتماعات عالمية ، وتتفرع إلى اجتماعات

وطنية في كل بلد من بلداننا . وهو يهدف إلى أعمال عالمية تولد فعاليات وطنية وتأثيرات لدى آلاف النساء حول العالم .

في شهر مارس ٢٠٠٠ ، سوف نستهل حملات الوعي وبطاقة الدعم لإظهار الدعم لمطالب المسيرة العالمية . في يونيو ٢٠٠٠، سوف تقوم منظمة الأمم المتحدة بعمل تقييم لبرنامج العمل في بكين إضافة للاجتماعات الخمسة في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٠ سيكون اليوم العالمي لاستئصال الفقر ، حيث تلتقي نساء من الدول المشاركة أمام مقر الأمم المتحدة بعد أن قمن بمسيراتهن في بلدانهن .

نحن على ثقة بأن تحركنا العالمي واتفاق الآراء والتحليلات سوف يولد ضغطاً سياسياً عالمياً لا يمكن تجاهله . وسوف يكون من القوة لبدء تغييرات جذرية لا غنى عنها لخير وسعادة سكان العالم ، وهذه هي الطريقة التي سوف تخطو بها النساء للأمام نحو الألفية الجديدة : وسوف يعدن العالم إلى الطريق عبر المشاركة في السلام والمساواة الرسمية وسوف يظهرن بأن النساء أكثر عن ذي قبل من اللاعبات الرئيسيات ي خلق التغيير الهام والضروري .

القيود الموضوعية للمشروع في تطور متواصل :

الزمن والمادة قيداً من أهداف هذا المشروع . تعدد الأفكار ، تبادلها وكذلك الاجتماعات الماضية والمستقبلية وسعت حدود المشرع وجعلت من هذه الوسيلة عملاً جارياً . كان التحدي في كتابة هذه الصفحات يتمثل في جعل المعلومات متيسرة بكل السهولة والسرعة الممكنة ، مع وجود البراهين التي تأثرت بتطور وارتقاء وضع العالم . لقد حان الوقت لنا جميعاً بإغناء هذا

الدليل بالمعلومات والملاحظات والاستشهادات والاستراتيجيات والتي سوف تتطور في الأشهر القادمة ، الأغلبية الكبرى من النساء اللائي عملن على هذا النص هن من أمريكا الشمالية مع الخاصية المميزة لهن كونهن يتحدثن الفرنسية . بكل تأكيد فإن هذا التأثير سوف يكون واضحاً داخل النص أو بين السطور . ونحن مدركون لهذه الحقيقة كما نقوم وبشدة بتشجيع النساء لإغناء هذا النص من وجهة نظرهن الخاصة بهن ، اعتماداً على واقعهن . ينبغي أن ننظر إلى هذا الدليل بحسبانه عملاً جماعياً وفي تطور متواصل .

ملحوظة : أنظر الملحق للمزيد من المعلومات حول هيكلية الدليل وأدواته العالمية المختلفة .

العالم الذي نعيش فيه : في حاجة إلى تغيير

الإصرار على الظلم في عالم تتزايد ثرواته

إننا نعيش في عالم يسود فيه الظلم وعدم العدالة . وبرغم اقترابنا من عام ٢٠٠٠م ، لا تزال هناك تباينات عميقة موجودة بين النساء والرجال ، الشمال والجنوب ، الشرق والغرب، وبين المواطنين في البلد المعين ، بين الأغنياء والفقراء ، بين الصغار والكبار وبين المناطق الحضرية والريفية .

إننا نعيش في عالم شهد تقدماً تكنولوجياً وعلمياً مذهلاً ، وزيادات كبيرة في الإنتاجية الصناعية والزراعية كما شهد انفجاراً في الاتصالات .

ومع كل ذلك ، هناك البلايين من البشر بلا ل ولا يستطيعون حتى

الحصول على الغذاء والمياه الصحية والسكن والرعاية الصحية ، التعليم ، الثقافة ، المعلومات ، مصادر الطاقة ووسائل المواصلات . نحن الآن نعاني وفي كل مكان من ذلك التناقض الذي أصبح فيه الناس أكثر فقراً في مجتمعات أصبحت وبصورة متنامية أكثر ثروة . إن البشرية لا تريد نقصاً في المصادر ولا في إنتاج الثروة ، بل على الأصح فهي تعاني من مشكلة خطيرة هي الزيادة العالمية ، التوزيع العادل والإدارة المسئولة لهذه المصادر والثروة والتي تعتبر غير محدودة . تعتبر النساء الغالبية التي تعاني بسبب هذه التنمية المشوهة .

القناعة والمقاومة المخلصة للعنف ضد النساء :

إننا نعيش في عالم لا يزال فيه العنف الممارس ضد المرأة بارزاً للعيان في كل أرجاء العالم في شكل التهجم على المرأة ، الإعتداء والإيذاء الجنسي ، بتر الأعضاء التناسلية والاغتصاب المنظم في أوقات الحرب ويعتبر هذا قدر الملايين من النساء .

يعتبر العنف ضد النساء نتيجة منطقية لعلاقات القوة المختلة عبر التاريخ بين النساء والرجال ، وهي تشكل انتهاكاً قانونياً لحقوق المرأة والحريات الأساسية . إنها حقيقة عالمية تتواجد في كل المجتمعات بغض النظر عن مستوى الدخل والطبقة والثقافة .

جميع النساء تأثرن بهذا الانتهاك .سيكون أمراً صعباً أن تجد امرأة واحدة لم تتعرض في لحظة أو أخرى من حياتها للخوف ولسبب بسيط لأنها امرأة . وببساطة فإن السير في الطريق بعد مغيب الشمس أو المشي في الظلام ربما يمثل مشكلات شخصية خطيرة للنساء .

في أحيان كثيرة ، يتم ارتكاب العنف البدني والجنسي والنفسي أو نظرة الدول التي تعطي أولوية للعادات والتقاليد عن احترام الحريات الأساسية . ففي بعض الدول ، فإن الحقيقة البسيطة في كونك أنثى تعتبر سبباً كافياً لكي تنتهك حقوقك كامرأة .

أزمة عميقة في ثقافتنا وتضامننا :

إننا نعيش في عالم يمر بأزمة في الهوية ، القيم، الأهداف ، والتماسك الاجتماعي . أن عالم فسدت فيه علاقات الناس بسبب سيطرة الأيدلوجيات الاقتصادية .

إنه عالمنا ذاك الذي أبعدت فيه وبصورة خطيرة الفنون والآداب والمسرح والشعر والموسيقى والرقص إلى ذيل قائمة الأولويات الاقتصادية والذي أصبحت فيه الشخصية الإنسانية خاضعة لمقاييس ما تملكه ، بينما ينبغي أن يكون العكس هو الذي يحكمنا . إنه عالم فيه الثقافة في حالة الصدمة ، تدفعنا لأن نفقد تحملنا ولأحداث حالة من التراجع داخل الطوائف الدينية ، والأصولية والتمييز العنصري والجنسي ، التعصب ، الخوف ،التعصب العام للتمايزات والفروق . هذه الأزمة تعيق الحوار المثمر بين الناس بمختلف ثقافاتهم ، وتمنعنا من الوصول إلى واحدة من مصادر قوتنا .. هو تنوعنا .

دمار الحرب اللانهائي :

نحن نعيش في عالم دمرته خمسة وسبعون معركة مسلحة (منخفضة الحدة) أهلكت معظم السكان كما أنهكت ميزانيات الدول المتورطة فيها بينما

ملأت صناديق صناعة الأسلحة . إن المذابح العرقية الداخلية واقذف المدفعي الغربي ليوغسلافيا السابقة يوضح أن البشر مستمرين في خيار الحرب كوسيلة لإنهاء صراعاتهم . وعلى كل ففي خلال أزمنة الصراع المسلح ، فإن النساء يعانين من أشكال محددة للعنف ، متضمنة الاغتصاب المنظم الذي اعتبر كجريمة حرب فقط منذ عام ١٩٩٣م.وفي كل أرجاء العالم ، فإن النساء تنتفض للمطالبة بوضع حد للأعمال العدائية والوصول إلى حلول سلمية للصراعات .

إنتاج شره يعرض كوكبنا للخطر :

نحن نعيش في عالم انقلبت فيه الموازين بين الناس والطبيعة رأساً على عقب ، وحيث أن ازدياد الاستهلاك يبرز منذ أمد طويل في ما يسمى بالدول النامية يوجد شره اسمه "استهلك وأنتج" - كميات ضخمة من أشياء عديمة الجدوى - تبقى على العالم مكبلاً في دائرة شريرة : نحن ننتج بهدف الاستهلاك ، كما أننت نستهلك بسبب أننا ننتج ! هذه الأيدلوجيا المطلقة العنان تستنزف الموارد الطبيعية وتدمر البيئة مسببة الضرر للكوكب وتعرض الأجيال القادمة للخطر ، ومن حين لآخر وتمثل النساء غالبية أولئك الذين يعانون نتيجة لهذا الازدياد الأجوف.

النظام القائم على الفساد المروع :

نحن نعيش في عالم يعتبر الفساد فيه ، وفي دولة عديدة ، نظاماً في حد ذاته ، كما أنه مجاز على مستوى عالمي . كيف يمكن للمرء أن يسمى الثروة المفرطة المتركزة في مثل هذه الأيدي القليلة ، وهذه الثروات الضخمة

المكتسبة من الملكية العامة والمضرة بالتزامات الدول المالية وغالباً ما يكون ذلك بمشاركة الدول في الجريمة.

هذه الثروات تنهب بصورة منتظمة ، تختلس وتغسل بواسطة الأعمال الخاصة ، كل أنواع الشركات ، المؤسسات المالية ، الموظفون المدنيون في كل مستوياتهم ، القادة السياسيون وحتى الحكومات بكاملها . خبئت هذه الثروة في حمي الضرائب وسرية المصاريف مخفية شخصية هؤلاء اللصوص بإعطائهم نوعاً من الحصانة التي استطاع الديكتاتوريون فقط الاستمتاع بها حتى الآن .

فشل الديمقراطية ومسئولية الدولة تجاه المواطنين :

نحن نعيش في عالم كثيراً ما ترفض فيها الحكومات استيفاء التزاماتها لمواطنيها وحيث تتنازل وتتخلى عنهم من قبل أوامر السوق ، التي نظمت الآن كقوة عالمية غير منتخبة تتكون من مؤسسات عالمية ضخمة ، بنوك ومؤسسات صناعية وشركات متعددة الجنسيات ...الخ .

فرضت هذه القوة المتعدية للحدود القومية العجز الحادث في ميزانياتها على الحكومات في شكل برامج ضبط هيكلي في الجنوب ، وتخفيض الخدمات الاجتماعية في الشمال ، الاتفاق معدد الجوانب حول الاستثمار ومثلها من المشاريع الأخرى . كثيراً ما تكون الدول راضية أو حتى مشتركة فيما له علاقة بهذه القوى المتعدية للحدود القومية وذلك بتوفيرها إعانات مالية وافرة أو اقتطاعات ضريبية أو عن طريق تقديمه اعتمادات بمعدلات ممتازة .

إننا نعيش في عالم تكون الديمقراطية تحت رحمة هؤلاء الجنرالات الجدد الذين هم فوق القانون ، لا يخضعون لأي عقوبات وليسوا عرضة للمحاسبة من أي أحد كان .

اتجاه مقلق لأنظمة "الحماية الدولية" :

نحن نعيش في عالم يحاول فيه الناس جعل العلاقات بين الدول متحضرة وإلى حد ما يحاولون ضبط قوة السوق . عند بزوغ الألفية الثالثة ، اتضح تماماً أن الكياسة قد انهارت تماماً . تواجه الأمم المتحدة صعوبات جمة في منع أو حل النزاعات ، كما أن القوى الاقتصادية هي التي تسود كما هو الحال عند السادة والزعماء بصورة لم يسبق لها مثيل .

عالم مولود من قوتين عالميتين :

هيمنة نظام اقتصادي وحيد على نطاق العالم الرأسمالية الليبرالية الحديثة :

إننا نعيش في عالم يعتبر نظامه الاقتصادي السائد ، الرأسمالية الليبرالية الحديثة – قاسياً وغير ملائم للإنسانية . إنه نظام تحكمه المنافسة المطلقة العنان والتي تناضل من أجل الخصخصة والتحرر والفوضى . إنه نظام منقاد تماماً لأوامر السوق وبحيث يكون فيه الاستمتاع التام بحقوق الإنسان الرئيسية قد تم وضعها في درجة أدنى من قوانين عالم التجارة . والنتيجة : سحق وإقصاء اجتماعي لقطاعات كبيرة من السكان ، تهديد للسلم العالمي ولمستقبل هذا الكوكب .

الهيمنة على النساء عبر نظام اجتماعي وسياسي - مجتمع أبوي :

المجتمع الأبوي ليس من اختراعات القرن العشرين ، بل على الأصح نتاج آلاف السنين ، نتيجة لمفاهيم متغيرة وداخل ثقافات مختلفة . وعلى مر الزمن ، أصبح هذا النظام أكثر قوة . إنه نظام ترتكز قيمه وقوانينه ومعاييره وسياساته على فرضية أن النساء يعتبرن فطرياً في درجة سفلى كبشر . إن النظام يرتكز على سلسلة من الأدوار حددتها المجتمعات للرجال وللنساء .

يمكن مشاهدة المجتمع الأبوي في كل مجالات الحياة وقد تم توضيحها عن طريق قوالب متعددة وأفكار جامدة تحدد وتميز العلاقات بين النساء والرجال . وعند بزوغ الألفية الثالثة ، لا نزال نعيش في عالم يسيطر عليه هذا النظام الذي يقدس القوة الذكورية ويتسبب في العنف والإقصاء .

إن الرأسمالية الجديدة والنظام الأبوي يغذيان بعضهما البعض ويعززان بعضهما البعض بهدف الإبقاء على أكبر عدد من النساء في وضع ثقافي متدني ، وانحطاط اجتماعي وتهميش اقتصادي وحجب لوجودهن وعملهن والإبقاء على أجسادهن سلعاً للتسويق والتجارة .

كل هذه الأوضاع تشابه إلى حد كبير مع سياسة التمييز العنصري .

بناء عالم للمقاومة :

إذا ما عدنا للوراء لتذكر نضالات العمال في القرن التاسع عشر والتقدم الذي أحدثته الحركات الاجتماعية (البيئة ، الداعية للسلم ،

النهضة الريفية) وبالاتحاد مع التداخل المتنامي للدولة ، يمكننا مشاهدة الجهود التي ساعدت لأسنة تجاوزات الرأسمالية الناشئة . حركات المنادين بالمساواة بين الجنسين قادت معارك ضاربة للاعتراف بحقوق النساء الجوهرية في كل الأصعدة .

واليوم ، فإننا نعيش أيضاً في عالم توجد فيه مبادرات لا حصر لها من حركات نسائية مستقلة . تشكل هذه المبادرات مقاومة هامة لعد المساواة الاضطهاد والإقصاء .يحتاج المرء فقط ليفكر بعمق حول مجموعات التأييد العديدة والجمعيات التعاونية ، مراكز النساء ، الملاجئ .. الخ .

يمكننا أيضاً أن نورد النضالات من أجل الوصول لحق السكن ومن أجل عالم أكثر نظافة ، ومن أجل التوحد ، الديمقراطية داخل أنظمة الحكم ، خدمات اجتماعية وصحية أفضل ، تعليم الأطفال وحماية البيئة . إن النساء كن على الدوام في غاية النشاط ومشاركات في هذه الصراعات ، وكن على الدوام هن المبادرات والقياديات .

العالم الذي نريد بناءه:

تهدف مسيرة النساء العالمية عام ٢٠٠٠ للانفصال عن الرأسمالية الليبرالية الحديثة ولو لمرة واحدة في كل أنحاء العالم . وهذا يتضمن أكثر بكثير من مجرد إصلاح النظام القائم . وهذا يعني نظاماً جديداً يرتكز على التجارب والحلول البديلة التي اقترحها النساء والحركات الاجتماعية المحلية والقومية والعالمية .

تهدف مسيرة النساء العالمية عام ٢٠٠٠ للتخلص من النظام الأبوي ولاجتثاث كل أشكال العنف ضد النساء في كل أنحاء العالم . إننا ندين الكسل

والتراخي وعدم الفعالية وصمت الحكومات ، وهي الأطر والهكليات التي ينبغي أن تقدم الوسائل لمكافحة العنف ضد النساء .

إننا نطالب بالاحترام لأجسادنا وأشخاصنا . ونحن نتوقع عملاً صلباً من الدول والحكومات .

إننا نود أن ندخل الألفية القامة بالمعرفة المعينة التي نستطيع بها بناء عالم أفضل ، عالم أكثر أمناً وإنسانية . إننا نزحف بسلام لوضع الإنسانية في مركز اهتمامنا وأن نوسع التضامن على نطاق العالم .

نحن نزحف بحيث تكون حرياتنا الأساسية غير منفصلة عن حقوق الإنسان وبحيث تكون ذات طبيعة عالمية لا يمكن إنكارها ، قد تم تطبيقها للجميع ولو مرة واحدة .

لقد عقدنا العزم كما هو في اعتقادنا بأن تكون كل حقوق الإنسان متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض وأن تسود كل قيم المساواة والعدالة والسلام والتضامن .

إننا نزحف لنبين أن مشاركتنا في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية هي نقطة البدء لتحرير أنفسنا ولمجتمعنا .أيضاً ، فنحن كثيراً ما استبعدنا من اتخاذ القرارات حول موضوعات تهمنا بصورة مباشرة .

إننا نزحف لوضع حد لعملية تجنيس الثقافة وكذلك جعل النساء سلعة يمكن تسويقها والمتاجرة في وسائل الإعلام من أجل إشباع حاجة السوق .

إننا نزحف لتأكيد التزامنا بالسلام ولحماية العملية الديمقراطية للشعوب وللدول . إننا نزحف لإنهاء كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء . إننا نزحف لخلق عالم يتركز على المشاركة في الثروة الروحية والمادية والمشتركة بحيث يكون لدى كل امرأة ورجل الوسائل التي تمكنه من الحياة والكلمة تكون الحياة نفسها جديرة بالعيش .

التخلص من الفقر

الطعام من أجل التفكير:

برغم دخولنا ألفية جديدة ، فإن سكان الأرض قد وصل تقريباً إلى ستة بليون نسمة ، ولكن الأغلبية الساحقة من البشرية تعيش في فقر .

هناك أربعة بليون شخص يعيشون تحت مستوى الفقر النسبي ، الغالبية العظمى منهم نساء وأطفال ، وهناك ١,٣ بليون يعيشون تحت مستوى الفقر المدقع من بينهم ٧٠٪ من النساء .

تزايدت الفجوات بين الدول بصورة مطردة خلال الثلاثين سنة الماضية :

- يعتبر دخل الدول الأغنى حالياً أكبر ٥٩ مرة عن دخل الدول الأفقر (مقابل ٣٠ مرة عام ١٩٦٠) ! ونفس الشيء صحيح بالنسبة للأفراد : فالفجوة بين ٢٠٪ من أغنى أغنياء العالم و٢٠٪ من أفقرهم قد تضاعفت .

- تضاعفت ثروة العالم بنسبة ٥ مرات بينما تزايدت حصة الفقراء بنفس النسبة من ٣ إلى ١ إلى ١٥ إلى ١١

تعتبر هذه الفجوات الأكبر خطورة بالنسبة للنساء . وبالتالي ، تمثل النساء نصف سكان العالم ويؤدين ٢/٣ من ساعات العمل في العالم .

ومع ذلك ، يكسبن فقط ١/١٠ من دخل العالم ويملكن ١/١٠٠ من ثروة العالم .

صورة تستحق ألف كلمة :

يمتلك رئيس شركة (نايكNike) ٤,٥ بليون دولار أمريكي كأصول ، شاملة مرتباً سنوياً قدره مليون دولار . امرأة اندونيسية تعمل لحساب شركة نايك ، في واحدة من مؤسسات المقاولات الفرعية العديدة في كل أنحاء العالم (ما جملته ٧٥,٠٠٠ عامل منهم ٧٠٪ نساء في الفئة العمرية بين ١٧ إلى ٢١ سنة) تكسب هذه المرأة ما يعادل ٣٦٠ دولار أمريكي في السنة . ينبغي عليها لكي تأخذ مرتباً مثل الرئيس أن تعمل فقط لمدة ١٥ قرناً .

يعتبر الفقر الإنساني أكثر من كونه انعداماً للسلع المادية الضرورية للحياة السعيدة . إنه انعدام للفرص والخيارات الأكثر ضرورة للتنمية البشرية - طول العمر ، الصحة ، الخلق والإبداع - ولكنه أيضاً ظروف حياتية لائقة ، كبرياء ، احترام الشخص لنفسه وللآخرين ، حرية الوصول لكل ما يجعل الحياة جديرة بالعيش .

يعتبر الفقر إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية ، إنه خرقاً لحقوق المواطنة .

وعلى ذلك يعتبر الفقراء مبعدون إلى هامش الإنسانية ومن بينهم فإن النساء يعتبرن قد دفعن إلى أبعد من ذلك الهامش . بالنسبة للنساء ، يعتبر الفقر وعلى وجه الخصوص عبئاً ثقيلاً طالما أنهن على الدوام مسئولات عن إطعام والعناية بأطفالهن ، وكثيراً ما يكون ذلك في ظروف محفوفة بالمخاطر . وعلى ذلك فإن الفقر يجعلهن أكثر عرضة للتمييز والعنف واللاتي هن ضحاياه في المقام الأول .

ولوضع حد للفقر ، فإن مسيرة النساء العالمية تعتزم مهاجمة أسباب البنيوية ،حشد المجتمع الدولي لينعمن بالمساواة بين الرجال والنساء ، وللمطالبة بأن تقوم كل دولة بوضع خطة لاجتثاث الفقر .

مقاومة الأسباب الرئيسية للفقر :

إن المسيرة العالمية لا تريد ببساطة أن تقلل الفقر أو تلطف من عواقبه الوخيمة . وفي عشية ألفية جديدة ، فغن المسيرة العالمية تقوم بحشد النساء في كل العالم بحيث تتمكن البشرية من تخليص نفسها أخيراً من هذا الفقر الذي يهلك حياة بلايين الأفراد وعلى وجه الخصوص النساء .

في حين أن هناك أشكالاً للفقر قد ظهرت في كل عهد من حياة البشرية ، فهذا ليس معناه أنه شيء طبيعي أو أنه ظاهرة لا مفر منها . إذا كان الرجال وعلى وجه الخصوص النساء قد عاشوا على الدوام في الفقر ، فهذا لا يعني أن سببه عيب جيني أو وراثي أو أنه نتيجة "لأسباب حياتية

غير سليمة "تتناقض مع الأفكار المسبقة التي يتناقلها أفراد المجتمع . كان النساء أفقر من الرجال قبل مدة طويلة من ظهور الرأسمالية الليبرالية الجديدة . وخلال القرون القليلة الماضية ، وبرغم كفاحات التحرير الشعبية الثورية ، كانت النساء مبعدات إلى مراتب المواطنات من الدرجة الثانية . كان معظمهن معتمداً على دخل أزواجهن . لم يكن لدبهن الحق في امتلاك أرض وحقيقة لم يكن لديهن أي حقوق قانونية . وحتى الآن ينبغي عليهن العمل بجد واجتهاد للمساهمة في إطعام عائلاتهن في نفس الوقت الذي يتحملن فيه العبء الكامل في تربية وتعليم أطفالهن . يصور هذا الوصف الأيدلوجيا الأبوية المستمرة حتى في عشية القرن الواحد والعشرين .

بكل تأكيد ، وبسبب جهودهن ، فإن النساء قد ارتقين في إدراك حقوقهن ، وبوجه خاص ، منذ الحرب العالمية الثانية . وحتى الآن فإن الغالبية من النساء يعتبرن في عداد الفقراء .

يمكن شرح هذه الفقرة وتوضيحه بأن النساء قد حصرن أنفسهن في مهن غير ثابتة وقليلة الأجر ، وكذلك للصعوبة التي تواجهها ملايين البنات في الحصول على تعليم نتيجة لمسئوليتهن عن الأطفال وهلم جراً .

يعتبر الفقر ظاهرة خلفتها ظروف سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية . لقد حان الوقت لوضع حد لها .

وهذا هو السبب الذي يدفعنا لمقاومة ومحاربة الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة في التاريخ الحديث ، ثم تبيين نتائج هذه الظاهرة في سياسات ترتكز

على الرأسمالية الليبرالية الحديثة حيث قرنت بالنظام الأبوي وبأشكالها المختلفة للتميز ضد النساء .

هيمنة نظام اقتصادي أوحد :الرأسمالية الليبرالية الحديثة :

بنيت الرأسمالية الناشئة في أواخر القرن الثامن عشر على العمل الحر للنساء في المجال المنزلي . لقد كبرت من الاستغلال الذي مورس على كل العمال ، بما فيهم الأطفال وعلى استعمار شعوب آسيا ، أفريقيا ، أمريكا اللاتينية وشمال أمريكا . لقد استفادت من السيرة والدمار لشعوب تعيش على الفطرة في استراليا وفي أمريكا على وجه التحديد .

إن النمو الاقتصادي لم يتواكب خطوة بخطوة مع التقدم الاجتماعي .وعلى الرغم من حدوث انفجار محدد في وسائل الإنتاج ، إلا أن هذا الإنتاج جلب معه دمار فاجع لأرواح الناس. يعتبر التفكير الليبرالي الجديد الحادث الآن صورة مطابقة لنفس الرأسمالية المتوحشة عند منعطف القرن ولكنها أصبحت بصورة جديدة لتناسب أكثر مع عولمة الأسواق .

وفي حين أن العولمة نفسها يمكنها تقديم دفعة لا يستهان بها للتضامن والتعاون بين الشعوب والثقافات إلا أن القوى العالمية التي تريد السيطرة قد أفسدتها والنتيجة ، أن عولمة السوق أفرخت عولمة الفقر والإقصاء حيث تفاقم الظلم وعدم المساواة . لم يعد هناك تعزيز للحقوق ولا حماية لها ، حيث أصبحت خاضعة لطلبات السوق وللربح . كما بقيت النساء بوجه خاص في حالة مستوطنة في أدنى السلم الاقتصادي .

وحتى الآن فإن النظام في التأكيد على أن السوق الخالي من أي عوائق هو الذي بإمكانه ضمان أعلى معدلات الإنتاج للثروة والتوزيع المتساوي .. ويعتبر هذا هو المصدر للضغط الكبير والهائل الذي أحدث ليتم تحمله على المستوين الوطني والعالمي من أجل الخصخصة والفوضى والتداول الحر للأصول . أصبح هذا العالم متجراً ضخماً ... أكثر غنى اتخذت الليبرالية الاقتصادية وجهاً جديداً : مناطق تجارة حرة ، اتفاقيات تجارة حرة ، مضاربات .. الخ .

مناطق تجارة حرة :

تعتبر مناطق التجارة الحرة أراضي محلية أنشئت داخل الدول برضا الحكومات ، ولا تكون أنشطتها خاضعة لأي تشريع أو رقابة وطنية .

الشركات متعددة الجنسيات تستخدم هذه الوسيلة لبيع منتجات بتكاليف الإنتاج والتي تعتبر أقل من الأسعار التنافسية . الأجور وظروف العمل تتشابهان إلى حد بعيد مع العبودية . يمكن للمستثمرين أن يتفادوا كل اللوائح في حدها الأدنى المتعلقة بسلامة العمال ومقاييس الصحة والحماية والبيئة ويعتبر وضع النساء على وجه الخصوص مأساوياً .

اتفاقيات تجارة حرة :

دمج الأسواق وفتح الحدود أمام التجارة ، قد تزايد بسرعة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . هذا التبادل التجاري يتم تنظيمه عن طريق اتفاقيات التجارة الحرة والتي لديها أساساً مشتركاً يتمثل في :

- التفاوض خلف الأبواب المغلقة بعيداً عن ساحات الديمقراطية .

- إلغاء السياسات المرتكزة على الحماية .

- ترسيخ حقوق جديدة للمستثمرين .

وكمثال ، فإن شركة ما يمكنها رفع دعوى على الحكومة بالتعويض إذا اعتقدت أن سياسة الدولة تفسد عليها أرباحها . تعتبر هذه الحقوق أحادية طالما أن الدول ليس لديها حق ضد الشركات . التجارة تفاقم من المنافسة الشرسة قوانين السوق تحدث تدنياً في ظروف العمل والسياسات الاجتماعية : بحيث تسود القواسم المشتركة الأدنى - تبذل المنظمات النقابية والقاعدية ، إضافة لحركات النساء وحركات المدافعين عن البيئة وعن الحقوق ضغطاً سياسياً بحيث تحترم هذه الاتفاقيات حقوق العمال والنساء والفقراء وأن تضع في الحسبان موضوع حماية البيئة . وإلى حد مت تعتبر النتائج ضعيفة : تم عمل اتفاقيتين متطابقتين لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ((NAFTAحول ظروف العمل والبيئة . هذه النتائج تعتبر أكثر رمزية في طبيعتها طالما أنه لا توجد آليات للعقوبات الاقتصادية .

اتفاق متعدد الجوانب ومشروعات مشابهة تعتبر أمثلة بليغة لتوجه المستثمرين الرأسماليين :

تم إعداد الاتفاق المتعدد الجوانب حول الاستثمار (MAI) بصورة سرية داخل منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية . (OECD) ويهدف الاتفاق لتبني برنامج لحقوق المستثمرين بهدف السماح بالتداول المستمر للأصول متجاوزاً سلطات الدولة . بعد الاحتجاج الشعبي العنيف والخطر ، تم سحب المقترح ،

ولكنه عاد للظهور حديثاً تحت رعاية منظمة التاجرة العالمية (WTO) وأصبح مطبق في العديد من المعاهدات المنفصلة . كل هذه المعاهدات لديها نفس الهدف : حرية الوصول غير المشروطة لكل الأسواق وفي كل القطاعات تشكل مناطق التجارة الحرة مثالاً آخر لرجحان كفة حقوق المستثمر .

مطالب عالمية من أجل حقوق المرأة ضد الفقر والعنف

أولاً : مطالب لاجتثاث الفقر :

أن تتبنى كل الدول إطاراً قانونياً واستراتيجيات تهدف لاجتثاث الفقر ، ينبغي أن تطبق الدول سياسات وطنية ضد الفقر ، برامج ، خطط عمل ومشروعات تشتمل على خطوات محددة لاجتثاث فقر النساء ولضمان استقلالهن الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال ممارسة حقهن في :

- التعليم
- التوظيف مع الحماية الدستورية للعمل في المنزل وفي القطاعات غير الرسمية للاقتصاد .
- العدالة والمساواة في الأجر على المستويين الوطني والعالمي .
- تكوين الجمعيات والنقابات .
- تملك والتحكم في المياه الصحية .

- السكن اللائق .

- الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية .

- الثقافة والتثقيف .

- ضمانة دخل مدى الحياة .

- الموارد الطبيعية والاقتصادية (القروض ، الملكية ، التدريب المهني ، التكنولوجيا) .

- المواطنة الكاملة ، متضمنة بالتحديد الاعتراف بالهوية المدنية وحرية الحصول على المستندات ذات الصلة (البطاقة الشخصية) وجوازات السفر .

- الحد الأدنى من الأجر الاجتماعي .

ينبغي أن تكفل الدول ، كحق جوهري ، إنتاج وتوزيع الغذاء لتامين الأمن الغذائي لسكانها . على الدول أن تنمي الحوافز لترقية وتشجيع المشاركة في المسئوليات الأسرية (تعليم ورعاية الأطفال والمهام العائلية) كما ينبغي على الدولة أن تقدم دعماً ملموساً للأسر مثل الرعاية اليومية التي تهيئ لبرنامج عمل الوالدين ، المطابخ الاجتماعية ، برامج لمساعدة الأطفال في أعمالهم المدرسية وهلم جراً .

ينبغي أن تعزز الدول حرية وصول النساء إلى مواقع اتخاذ القرار .

ينبغي على الدول أن تصادق على وتراقب معايير العمل التي وضعتها منظمة العمل الدولية . ينبغي على الدولة أن تقوم بتنفيذها بالتوافق مع

مـقـاييس العـمل الوطنيـة في منـاطق التـجـارة الحـرة . ينبـغي على الدول والمنظمات العالمية أن تتخذ خطوات لمكافحة ومنع الفساد .

كل القوانين والتـشريعـات والإجراءات والمواقف التي تتـخذها الحكومـات سوف يتم تقييمها على ضوء مؤشرات مثل ملحق الفقر الإنساني ((PHIالذي يتم تقديمه في تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧م، ملحق التنمية البشرية ((HDI التي أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ملحق التنميـة المتعلق بالجندر (متضمناً مؤشراً على تمثيل النساء في مواقع السلطة) والذي تمت مناقشته في تقـرير التنـميـة البـشـرية لعـام ١٩٩٥م ، والاتفـاق ١٦٩ لمنظمـة العـمل الدولية((ILOالذي يهتم بوجه خاص بحقوق الفقراء وأهالي القبائل . ينبغي على الدول أن تضع حداً لعملية تجنيس الثقافة والمتاجرة بالنساء باعتبارهن سلعـاً للعـرض في وسـائل الإعـلام لإشـبـاع رغـبـات السـوق . على الدول وضع شـروط تضـمن بموجـبـهـا المشـاركـة المتـسـاوية للنسـاء في مـواقع صنع القـرار السياسي .

ينبـغي على الدول اتخـاذ كـافـة الخطوات الممكنة لإزالة النظام الأبدي والدفع بالمجتمع تجاه تبني الديمقراطية داخل نطاق الأسرة .

٢- التطبيق العاجل للمعايير مثل :

أ- ضـريبـة توبين ، ينبـغي أن يدفع العـائد من الضـرائب على صندوق خاص :

- يخصص للتنمية الاجتماعية .
- يدار بصورة ديمقراطية بواسطة المجتمع الدولية بإجماله .

- وفقاً لمعايير تحترم حقوق الإنسان الأساسية والديمقراطية

- بالتمثل المتساوي للنساء والرجال .

- لأولئك النساء(اللاتي يمثلن ٧٠٪ من جملة ١,٣ بليون نسمه يعيشون في فقر مدقع) .يفضل أن يتاح لهن حرية الوصول إليه .

ب- توضيف نسبة ٠,٧٪ من مجمل الدخل القومي (NGP) للدول الغنية لمساعدة الدول النامية .

ج- التمويل والديمقراطية الملائمتان لبرامج الأمم المتحدة والتي تعتبران ضروريتان للدفاع عن الحقوق الجوهرية للنساء والأطفال ، يونيفم (برنامج الأمم المتحدة للنساء) UNDP (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) واليونسيف UNICEF(صندوق الأمم المتحدة للأطفال).

د- إنهاء برامج ضبط البنية الاقتصادية والسياسية .

هـ- إنهاء التخفيضات في الميزانيات الاجتماعية والخدمة العامة .

و- رفض الاتفاق المتعدد الجوانب المقترح حول الاستثمار (MAI).

٣- إلغاء كل ديون دول العالم الثالث ، آخذين في الحسبان مبادئ المسئولية وشفافية المعلومات والمحاسبة .

إننا نطالب بإلغاء عاجل لديون أفقر ٥٣ دول على الأرض دعماً لأهداف حملة الابتهاج لعام ٢٠٠٠م .

وعلى المدى الطويل ، نطالب بإلغاء كل ديون العالم الثالث وإنشاء آلية لمراقبة شطب الديون ، مؤكدين على أن هذه الأموال قد تم توظيفها للتخلص من الفقر وتعزيز رفاهية الناس الذين تأثروا كثيراً ببرامج الضبط الهيكلي والذين في غالبيتهم هم النساء والبنات .

٤-تطبيق الصيغة ٢٠/٢٠ بين الدول المانحة والمتلقية للدعم الدولي :

في هذا المشروع ، فإن نسبة ٢٠٪ من المبلغ الذي ساهمت به الدول الداعمة ينبغي أن يخصص للتنمية الاجتماعية ، و٢٠٪ من اتفاق الحكومات المستلمة ينبغي استخدامه لبرامج اجتماعية .

٥- منظمة سياسية عالمية غير متناغمة ، لديها سلطة على التمثيل الاقتصادي والمساواة والديمقراطية لكل الدول على الأرض (تضمن التكافؤ بين الدول الفقيرة والغنية) والتمثيل المتساوي بين الرجال والنساء .

هذه المنظمة ينبغي أن يكون لديها سلطة حقيقية في اتخاذ القرارات ونفوذ حقيقي للعمل من أجل تطبيق نظام اقتصادي عالمي يكون عادلاً وتقاسمياً وحيث يلعب فيه النظام دوراً هاماً .

المعايير التالية ينبغي تأسيسها في الحال :

- مجلس عالمي للأمن الاقتصادي والمالي يكون مسئولاً عن تحديد قواعد نظام عالمي جديد يرتكز على التوزيع العادل والمتساوي لثروات الأرض وترسيخاً للعدالة الاجتماعية ، فإنه سيركز أيضاً على زيادة رفاهية سكان

العالم ، وخصوصاً النساء اللاتي يشكلن أكثر من نصف تعداد سكان الأرض . تكافؤ وتعادل الجنسين ينبغي ملاحظته في تركيبة عضوية المجلس . ينبغي أن تشمل العضوية أيضاً ممثلين للمجتمع المدني وكمثال (المنظمات غير الحكومية ، الاتحادات ...الخ) وأن تكفل المساواة في التمثيل بين الدول من الشمال والجنوب .

- أي تصديق على مواثيق ومعاهدات ينبغي أن يتم إخضاعه لحقوق الإنسان الرئيسية الفردية والجماعية . ينبغي إخضاع التجارة لحقوق الإنسان وليس العكس .

- التخلص من الحماية الضريبية .

- إنهاء السرية المصرفية .

- إعادة توزيع الثروة التي تملكها الدول السبع الغنية .

- وضع بروتوكول لضمان تطبيق العهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

أن يتم رفع الحظر والحصار الذي يؤثر بالدرجة الأولى على النساء والأطفال والمفروض بواسطة القوى الكبرى على العديد من الدول .

إننا نعيد تأكيد التزامنا وتعهدنا بالسلام وبحماية العملية الديمقراطية واستقلالية الشعوب والدول .

ثانياً : مطالب لاجتثاث العنف ضد المرأة :

١- الحكومات التي تدعي بأنها مدافعة عن حقوق الإنسان تدين إلى مرجع سياسي أو ديني أو اقتصادي أو ثقافي يكبح النساء والبنات وتشجب أي نظام حكومي ينتهك حقوقهن الأساسية . أن تقوم الدول بالإقرار في دساتيرها وقوانينها بأن كل أشكال العنف ضد المرأة تعتبر خروقات لحقوق الإنسان الأساسية ولا يمكن تبريرها بأي ممارسة عرفية أو دينية أو ثقافية ، أو سلطة سياسية . وعليه ينبغي على كل الدول أن تعترف بحقوق النساء لتحدد نصيبها ولممارسة الرقابة على نفسها .

٢- على الدول انجاز خطط عمل ، وسياسات وبرامج فاعلة يتم تزويدها بوسائل مالية ملائمة وغيرها من الوسائل لإنهاء كل أشكال العنف ضد النساء .

ينبغي أن تشتمل خطط العمل هذه العناصر التالية وبالتحديد:

الحماية ، التعليم الشعبي و المقاضاة ، الحملات ضد العنف والأدب الإباحي ، وعمل القوادين ، التهجم والاعتداء الجنسي ، اغتصاب الأطفال ، حرية الوصول السهل لنظام العدالة الجنائية وبرامج التدريب للقضاة ورجال الشرطة .

٣- على الأمم المتحدة أن تمارس ضغطاً استثنائياً لحمل الدول الأعضاء على المصادقة بدون تحفظات وأن تطبيق المواثيق والمعاهدات المتعلقة بحقوق

النساء والأطفال وعلى وجه الخصوص : الميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية ، المعاهدة حول استئصال كل أشكال التمييز ضد المرأة ، المعاهدة حول حقوق الطفل ، الميثاق حول استئصال كل أشكال التمييز العنصري ، الميثاق الدولي حول حماية حقوق كل العمال المهاجرين وأسرهم . على الدول أن توفق قوانينها الوطنية مع أدوات حقوق الإنسان العالمية إضافة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الإعلان حول استئصال العنف ضد المرأة ، إعلاني القاهرة وفينا ، إعلان بكين وبرنامج العمل .

٤- كلما كان ذلك ممكناً ، تبنى بروتوكولات وإنشاء آليات تنفيذ لأجل :

- المعاهدة حول استئصال كل أشكال التمييز ضد النساء (CEDAW).

- المعاهدة حول حقوق الطفل :

وهذه البروتوكولات سوف تساعد الأفراد والمجموعات على رفع الشكاوى ضد الدولة .

وتعتبر وسيلة لممارسة الضغط الدولي على الدول لتنفيذ الحقوق المنصوص عليها في هذه العهود والمواثيق . ينبغي عمل شروط لمقاطعة فاعلة ضد الدول التي لا تذعن لهذه البروتوكولات .

٥- الآليات التي اعتمدت لتنفيذ ميثاق ١٩٤٩م لقمع المتاجرة في البشر واستغلالهم في الدعارة ، ينبغي أن تدخل في اعتبارها الوثائق الجديدة ذات

الصلة مثل قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة(١٩٩٦) المتعلق بالمتاجرة في النساء والبنات والعنف الممارس ضد المهاجرات .

٦- تقر الدول بالسلطات القضائي للمحكمة الجنائية الدولية وأن تذعن للشروط باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية .

٧- أن تتبنى كل الدول وتطبيق سياسات نزع السلاح فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية والنووية والبيولوجية .

أن تقوم كل الدول بالمصادقة على الاتفاقية التي تمنع الألغام الأرضية .

أن تقوم الأمم المتحدة بإنهاء كل أشكال التدخل ، العدوان ، والاحتلال العسكري ، وأن تؤكد على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم كما ينبغي عليها أن تقوم بالضغط لحمل الحكومات على أن تضع موضع التنفيذ تقيدها والتزامها بحقوق الإنسان وأن تقوم بحل النزاعات .

٨- ينبغي أن يتم تبني حق اللجوء السياسي للنساء ضحايا التمييز الجنسي والاضطهاد والعنف الجنسي .

٩- المطلبين التاليين دعمتهما غالبية النساء الحاضرات في الاجتماع على شريطة أن تقوم كل دولة بنفسها بعملية التبني . كانت بعض الوفود في وضع لا يمكنها من الالتزام علانية بالدفاع عن هذه المطالب في دولة كل منها . وقد بقيت جزءاً مكملاً للمسيرة العالمية للنساء في العام ٢٠٠٠م .

وخلال الأشهر القليلة القادمة ، سوف تضاف أسماء الدول التي تبنت هذه المطالب .

١٠- استناداً على مبدأ مساواة كل البشر ، تقر الأمم المتحدة ودول المجتمع الدولي بصورة رسمية أن التكيف الجنسي للإنسان لا يمنعه من الممارسة التامة للحقوق المعلن عنها في الاتفاقيات الدولية التالية:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، العهد الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية ، العهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية حول استئصال جميع أشكال التمييز ضد النساء .

١١- ينبغي أن يتم تبني حق اللجوء السياسي لضحايا التمييز والاضطهاد استناداً على التكيف الجنسي وذلك في أسرع وقت ممكن .

لماذا مطالب المرأة
ضد الفقر والعنف؟

لقد أوردنا فيما سبق قائمة المطالب العالمية للمرأة ضد الفقر والعنف والتي شكلت القاسم المشترك للكثير من مجاميع النساء في مختلف أنحاء العلم . ومن أجل هذه المطالب تنطلق مسيرة النساء ضد الفقر والعنف في كافة أنحاء الأرض .. وهنا وقفة لتوضيح هذه المطالب وأهميتها :

الفقر : رفض الاتفاق متعدد الجوانب المقترح حول الاستثمار (: (MAI

١- المضاربة :

لقد دخلنا عصر الاقتصاد الواقعي ، الذي يجتذب المضاربين بصورة كبيرة ز في عام ١٩٩٥م ، تمت المتاجرة بما قيمته ٤,٣٠٠ بليون دولار في شكل سلع وخدمات في كل الكرة الأرضية ، بينما بلغت التعاملات في العملة ما قيمته ١,٣٠٠ بليون دولار .

يعتبر هذا السوق كبيراً جداً ومتقلباً جداً بحيث أن الدول لن تكون قادرة على حماية عملاتها الوطنية . وفي جزء من الثانية من الممكن سحب مئات البلايين من الدولارات من الدولة ، وإفراغ بنكها المركزي من احتياطاته وبالتالي يتعرض اقتصادها للخطر وإحداث أزمات اجتماعية خطيرة . منذ عهد قريب ، كانت المكسيك والبرازيل وروسيا ودول جنوب شرق آسيا من العلاج القاسي لأسواق المال .

أحـدث هذا النظام المالي عـدم اسـتـقـرار ، انعـدام الأمن والتـفـاوت الاجتماعي . إن الضرورة تقتضي إنشاء أنظمة رقابية - حتى ولو كانت بدائية ، وفيما بعد يتم التخلص من المضاربة وعليه يكون من الضروري تجريب أشكال عدة من الضريبة على رأس المال على نطاق عالمي .

٢- العمل وفقاً للمضاربة من خلال ضريبة توبين :

في عام ١٩٧٢م ، ولإيقاف حدود المضاربة ، أقترح رحيمه توبين ، اقتصادي ومستشار الرئيس كنيدي فرض ضريبة قليلة بنسبة ٠,١ ٪ إلى ٠,٥ ٪ على أي معاملة مضاربية . يمكننا التفريق بين التعاملات المضاربية وبين التعاملات في رأس المال للاستثمار في السلع والخدمات بواسطة سرعتها وتكرارهما . التعاملات في المضاربة على العملة تحدث بصورة متكررة ، آلاف المرات يومياً . تحدث التعاملات الاستثمارية مرة واحدة وتبقى جامدة لسنوات كما أنها تسمح للاقتصاد الوطني بالإزدهار .سوف تضبط ضريبة توبن المعاملات من خلال رسوم تفرض في كل مرة يتم فيها تبادل في العملة يداً بيد أو من خلال حسابات .

قدر مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (UNCTAD) بأن المطلوب توفير مبلغ ٤٠ بليون دولار سنوياً للتخلص من الفقر المدقع وللسماح بحرية الوصول العام للمياه الصحية والخدمات الضرورية (وعلى وجه التحديد الصحة والتعليم) . ومع ذلك ، فإن نسبة ضريبية منخفضة تصل حتى ٠,١ ٪ تبنى على أساس تحقيق مبلغ ١٠٠٠ بليون دولار في اليوم سوف تولد عائدات تصل إلى ٧٢ بليون دولار في السنة .

إذن يكفي تقريباً للتخلص من الفقر المدقع مرتين وأكثر !. وبوضع نسبة ضريبية ١٪ قدر مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية بأن العائدات سوف تصل إلى ٧٢٠ بليون دولار في العام ، وهو مبلغ ضخم يعتبر بالمعايير الفنية كافياً لوضع حد للفقر .

بالطبع ، فغن ضريبة توبين وحده لا يمكنها أن تحل بصورة حاسمة مشكلة المضاربة ، كما أنها أيضاً قدرت بصورة ضئيلة على حل المظالم المتصاعدة . ولكنها يمكن أن تساعد في رمي مقدار ضئيل من الرمل في تروس مزيتة من المضاربة المالية إنها تعتبر جزءاً من موجة جديدة من المقترحات لفرض ضريبة على رأس المال .

لقد اختارت المسيرة العالمية ضريبة توبين تحديداً كهدف وذلك لتأثيرها الفوري على المضاربة وبسبب أن هذه الضريبة سوف تحدث صندوقاً عالمياً هاماً . تعتبر ضريبة توين هدفاً يمكن إحرازه في مدة قليلة . هناك أصلاً العديد من تحركات المواطنين في كل أنحاء العالم التي تطالب بفاعلية حكوماتها لتبني هذه الفكرة .

- وفي ألمانيا ، فإن حزب الحكومة مستعد لاقتراح تبني ضريبة توبين على البرلمان في خريف عام ١٩٩٩م.

- اقترح وزراء وأعضاء في البرلمان في فرنسا وبلجيكا وفنلندا والبرازيل تبني معايير الإشراف على المضاربة بنفس طريقة ضريبة توبين .

اتحاد فرض الضرائب على المعاملات المالية لمصلحة المواطنين- كيوبيك ATTAC:

تطالب مسيرة النساء العالمية عام ٢٠٠٠ بضريبة توبين وكذلك تطالب بوضع اعتبار للطبيعة الخاصة لفقر النساء إضافة للتمثيل المتساوي الضروري

للرجال والنساء في إدارة الصندوق العالمي وذلك في توجيهه وتطبيقه .

الفقر – في مجال اجتثاث الفقر :

أ – التنفيذ العاجل للمعايير مثل ضريبة توبين :

لإيقاف المضاربة ولإنشاء صندوق خاص :

– يتم تخصيصه للتنمية الاجتماعية .

– تتم إدارته بصورة ديمقراطية بواسطة المجتمع العالمي ككل .

– يكون وفقاً لمعايير تحترم حقوق الإنسان الجوهرية والديمقراطية .

– يتضمن تمثيلاً متساوياً بين الرجال والنساء .

– يكون للنساء الأولوية في الوصول إليه والاستفادة منه .

أهمية علم الاقتصاد فوق علم السياسة واستسلام الدولة لشروط السوق :

يمكن ملاحظة الاختلال الحادث بين القوى المالية العالمية المتعدية للحدود وبين الدول وبصورة محددة في الخسارة المتزايدة لقدرة الدول على جباية الضرائب ، وفي عبء معايير تخفيض العجز ، وفي المعايير القاسية مثل برامج الضبط الهيكلي ، في نفس الوقت و تعتبر المعونة الدولية مجمدة أو متناقصة .

تآكل قاعدة ضريبة الدول :

تحدث العولمة تآكلاً في الأساس الضريبي للدول من خلال فتح الحدود وتقلب رأس المال ومن خلال التخفيضات الضريبية الممنوحة لجذب المستثمرين ، وكمثال ، فإن الدول لا تستطيع فرض ضرائب على أرباح المضاربة المالية ولا على السلع الاستهلاكية عبر الانترنت بحيث لا توجد حدود أو ضرائب مدفوعة .

تخفيض العجز :

بهدف التوافق مع المقاييس التي يمليها الممولين الرئيسيين ، فإن دول الشمال قد وضعت أهدافاً لتخفيض العجز . نتائج التخفيض في الميزانيات كان ضاراً لكل المعايير الاجتماعية بما فيها نوعية وحرية الوصول للخدمات الصحية والتربية . التخفيضات في البرامج الاجتماعية (تأمين البطالة ، الرفاه الاجتماعي ، إسكان ذوي الدخل المحدود) أثر كثيراً على الظروف المعيشية للنساء والأطفال . الخدمات التي لم تعد تقدمها السلطات العامة وقعت وبصورة عامة على أكتاف النساء اللائي يعملن لساعات عديدة غير مدفوعة الأجر وغير مقدرة في القطاع الخاص .

برامج الضبط الهيكلي SAP :

فرض كلاً من البنك الدولي (WB) وصندوق النقد الدولي (IMF) برامج ضبط هيكلية (SAPO) على الدول النامية للضغط عليها كي ترد ديونها

العالمية وذلك بواسطة الحد من تقلبات اقتصادياته وإعادة هيكلتها . تؤثر برامج الضبط الهيكلي على :

- السياسات النقدية : تخفيض قيمة العملة ، زيادة أسعار الفائدة .

- السياسات المتعلقة بالميزانية : زيادات الضرائب ، تخفيض الخدمات العامة وخصخصة الشركة العامة .

- سياسات السوق : رفع الأسعار وضبط المرتبات وإيقاف الإعانات .

- السياسات التجارية : رفع العقبات عن التجارة ، تعزيز النمو في الصادرات وفي جذب الاستثمارات الأجنبية . برامج الضبط الهيكلي لها تأثير مدمر على :

الخدمات العامة ، التوظيف ، عبر التسريح المؤقت في القطاع العام ، مستوى المعيشة ، وعبر تخفيضات الإنفاق الاجتماعي ، ميزان التجارة ، معدل الدين وكذلك على البيئة . وكمثال ، فغن دول أفريقيا شبه الصحراوية قد جربت إغلاق المدارس الحكومية وانتشار الأمراض المعدية نتيجة لندرة الموارد الممنوحة للمجالات الصحية الرئيسية في الخدمات الصحية .

تحمل هذه البرامج في داخلها أيضاً عواقب ثقيلة على النساء :هبوط الدخل ، تخفيض في الخدمات الضرورية ، إيقاف الدعم الغذائي .غالباً ما يتم حرمان النساء والبنات من التعليم ، فالطعام والرعاية الصحية لمصلحة الرجال

والأولاد في عائلتهم .فرض صندوق النقد الدولي IMFوبصورة واضحة معايير تعاقب الدول والموظفون الرسميون المنتخبون وكذلك المواطنين .

سبب للاحتفال :

في مقابلة صحفية مع الصحيفة اليومية اللوموند ، علق رئيس البنك الدولي جيمس وولفنسون الذي يعمل بصورة لصيقة مع رئيس صندوق النقد الدولي بقوله بأن أخطاء البنك الناتجة عن حقيقة أن تحليلاتهم وتوقعاتهم ركزت بصورة كبيرة على المعايير المالية . واقترح أن يضع البنك في اعتباره الوضع الاجتماعي للدولة ، شروط شبكة الضمان الاجتماعي مثلاً ، التي تخفف من الصدمات ، وحتى الآن دائماً ما يتم تأجيل النقاش لوزراء المال والمؤسسات المالية .

إن المسيرة العالمية ترغب في تغييرات هيكلية أكثر من الضبط الهيكلي .

إننا نزحف من أجل : وضع حد لبرامج الضبط الهيكلي والتخفيضات في الميزانيات الاجتماعية والخدمات العامة .

ديون لولبية منحدرة لأسفل :

بدءاً منذ السبعينات ، هناك عوامل عديدة قادت للزيادة في ديون دول العالم الثالث .

فترة السبعينات :

- أزمة البترول : تضاعفت أسعار البترول أربعة مرات عام ١٩٧٢م ، ثم

ارتفعت مرة أخرى عام ١٩٧٩م . وقد أدت هذه الزيادة إلى رفع التكاليف في كل الدول حيث ترتبت عواقب وخيمة على الدولة الفقيرة .

- قروض من البنك التجاري لدول العالم الثالث .

فترة الثمانينات :

- زيادة رئيسية في معدلات الفائدة . وصلت المعدلات إلى نسبة ١٪ منذ عام ١٩٤٤م ، ولكنها ارتفعت إلى ٥٪ و٦٪في بداية السبعينات ، ثم إلى ٢٠٪ و٢٢٪ في الثمانينات ، رافعة بصورة سريعة تكاليف إعادة دفع الديون .

- انخفاض أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية (هبطت بنسبة ٣٠٪ عن المعدل). هبطت عائدات دول العالم الثالث بشكل عمودي مما أدى للإبطاء في إعادة دفع الديون الخارجية .

- إنجاز برامج الضبط الهيكلي .

فترة التسعينات :

- ازدياد عبء الديون الخارجية وتحرير اقتصاديات الدول المقترضة .

تداعيات الديون :

- في كل عام يقوم العالم الثالث بدفع تعويضات تصل لأكثر من ٢٠٠ بليون دولار ، تنفق حكومات أفريقيا شبه الصحراوية أربعة مرات على إعادة دفع الدين أي أكثر مما تنفقه على الصحة والتعليم لمواطنيها ، أفريقيا مطالبة

لأن يدفع ما يزيد عن ثلاثة أضعاف المبلغ الذي سبق أن اقترضته في البداية .

– الدول الفقيرة التي عليها ديون ثقيلة تنفق بمعدلات كبيرة على معدل وفيات الأطفال ، الأمراض ، الأمية وسوء التغذية عن غيرها من الدول النامية .

– عن كل دولار من المساعدة العامة للتنمية التي تتلقاها الدولة الفقيرة ، هناك مبلغ ثلاثة دولارات يتم إنفاقها على إعادة دفع الديون الخارجية .

– الدول التي لا تستطيع إعادة دفع ديونها ينبغي أن تلجأ لصندوق النقد الدولي والذي يدفع قروضاً إضافية لشروط صارمة ولبرامج الضبط الهيكلي.(SAP).

- تم تدمير الغابات الاستوائية ، المخزون من الثروة السمكية تم استنزافه ، تم استهلاك التربة لزيادة الصادرات بهدف دفع الديون الخارجية .

إننا نزحف من أجل :إلغاء ديون كل دول العالم الثالث ، واضعين في الاعتبار مبادئ المسئولية شفافية المعلومات والمحاسبة .

– نطالب بإلغاء الفوري للديون (٣٤١ بليون دولار على وجه التقريب) التي على ٥٣ دولة من أفقر دول العالم وذلك دعماً لأهداف حملة الاحتفال بعام ٢٠٠٠ .

جمع التحالف للاحتفال بعام ٢٠٠٠م ، 12 مليون توقيع من كل أنحاء العالم كجزء من حملتها بالاحتفال . تم رصد الإثنى عشر توقيعاً في كولونيا ، ألمانيا حيث عقدت القمة العامة الثامنة في الفترة ١٨-٢٠ يونيو ١٩٩٩م .

- وعلى المدى الطويل ، فإننا نطالب بإلغاء الديون التي على دول العالم الثالث وإنشاء آلية بمراقبة إلغاءه ، كما تضمن بأن هذه الأموال سوف توظف للتخلص من الفقر إضافة لرفاهية أولئك الذين تضرروا بصورة كبيرة من برامج الضبط الهيكلي ، الذين تعتبر غالبيتهم من النساء والبنات .

تخفيضات مستمرة في العون العالمي :

يعتبر الدعم العام للتنمية مساعدة مالية يقدمها دافعوا الضرائب عبر مؤسسة رسمية عامة متضمنة الدول والمؤسسات العامة المحلية للدول النامية أو للمؤسسات المتعددة الجنسيات كمنح أو كقروض بفائدة منخفضة . تم استبعاد الدعم لشراء الإمدادات العسكرية .

إن وصفة ٢٠/٢٠ التي تم اقتراحها لأول مرة عام ١٩٩٢م ، وصفت المبادئ الهادية لحرية الوصول العالمي للخدمات الاجتماعية الرئيسية . وفي هذا المشروع ، ينبغي تخصيص نسبة ٢٠٪ من المبالغ التي تدفعها الدول المانحة للتنمية الاجتماعية الاحتفاظ بنسبة ٢٠٪ من نفقات الدولة المستلمة للبرامج الاجتماعية .

تحدد صيغة أوسلو ١٩٩٦م الخدمات الاجتماعية الرئيسية مثل التعليم الأساسي ، الرعاية الصحية الأولية وعلى وجه الخصوص الأمراض المتعلقة بالنساء والقبالة وبرامج السكان والتغذية الحصول على مياه صحية وصرف صحي إضافة للوسائل الاجتماعية المؤسسة لتقديم هذه الخدمات . وبالنسبة للمسيرة العالمية فإن هذه الخدمات ليست احتياجات فقط ولكنها على الأصح تعتبر حقوقاً أساسية . في نهاية القرن الذي شهد نمواً اقتصادياً بمعدلات دلالية ، فإن مواصلة الحديث عن المعونات إلى دول معينة يظهر بوضوح فشل الرأسمالية الحديثة . إن التجارة العادلة كانت ستكون هي السبيل الوحيد الذي يسمح بتنمية عادلة للجميع وعلى الرغم من ذلك فنحن لا زلنا بعيدين عن ذلك الهدف .

أكثر من ذلك ، فإن المعونات التي تقدم للتنمية مستمرة في الانخفاض . وبما أنها تعتبر نسبة مئوية لمجمل الناتج القومي (GNP) للدول المانحة ، فإن هذه المعونات قد انخفضت بمعدل ٠,٢٥ ٪ في عام ١٩٩٦م مقارنة بنسبة ٠,٣٤ ٪ عام ١٩٩٠م . وهو يعتبر أقل معدل مسجل منذ عام ١٩٧٠م ، وهي السنة التي كان فيها الهدف الموضوع هو نسبة ٠,٧ ٪ من مجمل الناتج القومي(GNP) تناقصت المعونات العامة للتنمية التي تقدمها الدول الصناعية مجتمعة للسنة الخامسة على التوالي . هناك فقط السويد والنرويج وهولندا والدانمارك هي الدول الوحيدة التي أبقت على معوناتها بمعدل يقدر على الأقل بنسبة ٠,٧ ٪ من مجمل الناتج القومي (GNP)، تناقصت المعونات العامة للتنمية التي تقدمها الدول الصناعية مجتمعة للسنة الخامسة على التوالي . هناك فقط السويد والنرويج وهولندا والدانمارك هي الدول الوحيدة التي أبقت

على معوناتها بمعدل يقدر على الأقل بنسبة ٠,٧٪ من مجمل ناتجها القومي (GNP).

ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة ، وعند هذا المعدل لن تكون هناك معونات إضافية في عام ٢٠٠٥م.

إننا نزحف من أجل :

- **تطبيق صيغة ٢٠/٢٠ بين الدول المانحة ومتسلمي المعونات الدولية .**
- **استثمار نسبة ٠,٧٪ لمجمل الناتج القومي للدول الغنية لمساعدة الدول النامية .**

استجماع قوة المجتمع الدولي

التغيير من خلال التعبئة:

تعتبر مسيرة النساء العالمية جزءاً من سلسلة متوافقة من المنظمات التي قام فيها الناس بالنضال ليتجمعوا مع بعضهم البعض لتنظيم المجتمع الدولي بهدف ضمان العدالة والمساواة بين كل سكان الكرة الأرضية .

تعتبر المسيرة العالمية مبادرة تلقائية من قواعد حركة النساء . وهي تهدف للتأثير على القوى الاقتصادية والسياسية أن تعمل وفقاً لصناع القرار في الدول والأمم المتحدة .

كان الاجتماع العالمي الأخير الذي عقد في أكتوبر ١٩٩٨م واحداً من مبادرات لا تحصى من المجتمع المدني حيث أكدت فيه النساء عزمهن على

اقتلاع الفقر والعنف ضد النساء ، مع اقتناعهن الكامل بأن هذا التغيير ينبغي أن يأتي من التعبئة الواسعة النطاق للنساء في كل أرجاء الكون .

من الواضح أن الهدف الأولي لهذا الاجتماع العالمي لم يكن لتنفيذ التحليل النظامي للأمم المتحدة ، وبرغم ذلك ، فإن العديد من المشاركين اشتركوا في شكوكهم حول الأمم المتحدة وكان كل أملهم بأن تغييرات جوهرية سوف تسمح لهذه المنظمة الدولية للتدخل بصورة فاعلة ومؤطرة لمكافحة الفقر والعنف والواقعان على النساء .

الأمم المتحدة : منظمة تثير الارتياب

منذ المؤتمر الأول في هولندا (Hague) عام ١٨٩٨ وحتى قيام الأمم المتحدة هام ١٩٤٥م ، أقدم العديد من الزعماء السياسيون على إنشاء بنية عالمية يمكنها أن تضمن السلم والأمن والقضاء على الاختلافات بين الشعوب سلمياً بالتخلي عن استعمال الأسلحة(التقليدية والنووية).

لقد فكر هؤلاء الزعماء في تطوير الوسائل لتحقيق تعاون بين مواطني الدول ولتزويد العالم بمواثيق عالمية (إعلانات) عهود ، مواثيق، بروتوكولات ، محاكم للعدالة) لضمان حماية الحقوق الرئيسية لكل البشر .

على الرغم من التقدم العام ، ينبغي علينا إدراك الصعوبات الكبيرة التي تقف حجر عثرة في طريق الأمم المتحدة . هذه المنظمة العالمية لا تستطيع وبصورة متكررة أن تواجه الصراعات المتعددة التي خربت عصرنا ولا زالت تعيق السلام والأمن العالميين . حربين عالميتين ، معسكرات اعتقال نازية واستمرار

النزاعات المسلحة مع الدول وبين الشعوب .

وتظل الأمم المتحدة تحت هيمنة الدول الغربية بشكل كبير بقيمها ورؤيتها للحداثة مسببة الأضرار لشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

تعتبر مؤسساته الاقتصادية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على وجه التحديد ينعمان بقوة أكبر من الأمم المتحدة نفسها في المجال الاقتصادي كما تقوم هذه المؤسسات بتشجيع السياسات الليبرالية الجديدة في كل مكان) حيث تعتبر تلك السياسات المصدر الأساسي للتفاوتات الاجتماعية المتنامية .

التكنوقراطية والبيروقراطية كثيراً ما يشكلان عوائقاً أمام المشاركة الديمقراطية الكاملة والواعية . وحتى الآن ، وبرغم معوناتها الهامة وبرامج التنمية التي ساعدت في تجنب الكثير من الكوارث ، فغن الأمم المتحدة أظهرت عجزها في المساهمة في مقاومة واجتثاث الفجوة المتنامية بين الدولة والمواطنين ، بين الأغنياء والفقراء وبين النساء والرجال .

الأمم المتحدة : مستقبل في حاجة إلى رعاية

هذا هو التحدي الذي تواجهه الأمم المتحدة ونحن ندخل الألفية الثالثة . هناك مقترحات وفيرة آتية من المجتمع المدني . تنشد هذه المقترحات ديمقراطية حقيقية للأمم المتحدة (بما فيها الإصلاح الكامل لمجلس الأمن ووضع حد لحق الفيتو) ، وكذلك إحداث اجتماع عالمي سنوي للمشاركين غير الحكوميين (وهو نموذج لتجمع دائم للمنظمات غير الحكومية) وأيضاً إصلاح جوهري للمؤسسات المالية العالمية .

بشكل واضح ، فإن المسيرة العالمية لا تستطيع أن تبني مقترح من هذه

المقترحات ورغم ذلك فإن المسيرة العالمية قد وضعت مطلباً، برغم أنه بعيد عن مواجهته التامة للموضع ، إلا أنه يشير للاتجاه العام الذي نريد للأمم المتحدة أن تتخذه . أوضحت المسيرة أيضاً التزام النساء بتقوية وتعزيز شرعية السياسة الدولية .

نحن نزحف من أجل :

التمويل والنظام الديمقراطي الملائمين لبرامج الأمم المتحدة والتي تعتبران ضرورياَ للدفاع عن الحقوق الرئيسية للنساء والأطفال ،(برنامج الأمم المتحدة للنساء ((UNIFEM)) و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF).

موضوعات اقتصادية:

يتوقع للمسيرة العالمية أن تسهم في وضع نظام اقتصادي عالمي يكون منصفاً وقابلاً للمشاركة ومتماسك اجتماعياً . وضعت المسيرة مطلباً أكثر هيكلية لإنشاء مجلس للحماية والضمان المالي والاقتصادي ليضطلع بـ:

- إعادة تحديد قواعد النظام المالي العالمي الجديد الذي يهيء من أجل المشاركة العادلة والمنصفة في ثروات الأرض ، ومن أجل العدالة الاجتماعية ورفاهية سكان العالم وعلى وجه الخصوص النساء اللائي يشكلن أكثر من نصف تعداد السكان .

- ممارسة رقابة سياسية على الأسواق المالية .

- تجريد الأسواق من السلاح ومنعها من تدمير المجتمعات وخلق الفوضى

المنظمة والخطر وعدم المساواة .

- ضمان قانون متقن ورقابة على المؤسسات الاقتصادية والمالية والتجارية .

- ممارسة رقابة ديمقراطية على التجارة أو بكلمات أخرى تطبيق سياسة التفاوت المسموح على الميول الإجرامية في الاقتصاد .

لم تحدد عضوية المجلس والتي تعتبر جزءاً من الحد الأدنى الكامل : ينبغي أن تشتمل عضوية المجلس على ممثلين من المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية ، الاتحادات ...الخ) ، مناقشة المساواة بين الرجال والنساء وتعكس التكافؤ بين الدول من الشمال والجنوب .

ومن ضمن الشروط بتحقيق هذا الهدف ، فإن مطالب المسيرة العالمية للمستقبل القريب تتمثل في :

- التخلص من كل مرافئ الضريبة (هناك حوالي أربعين مرفأ من ضمنها جبل طارق ، جزر كيمان ، ليكتسنتين ..الخ) والتي يشكل مجرد وجودها نوعاً من السرقة القانونية المباحة عن طريق السماح للمولين والشركات والزعماء السياسيين ...الخ بإخفاء أموالهم وتجنب دفع الضرائب والامتثال لقوانين ولوائح الدول .

- إنهاء السرية المصرفية تلك الممارسة التي تعتبر ضد الديمقراطية

والتي تشكل صورة أخرى للسرقة المباحة .

- إعادة توزيع الثروة التي تحتكرها حالياً الدول الصناعية الغنية السبعة .

موضوعات قانونية :

- تضع المسيرة العالمية في اعتقادها أن التخلص من الفقر ليس مجرد هدف يتم الوصول إليه ولكنه حق ينبغي تحقيقه في الحال . ويعتبر هذا مصدر طلبنا لعمل بروتوكول لتطبيق العهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

مسئولية الدولة لاستئصال الفقر وتحديد فقر النساء :

يمارس المجتمع الأبوة تمييزاً على الظروف المعيشية للنساء . ومنذ بدأ الحياة ، وفي كل الأنظمة الاقتصادية المهيمنة ، وضعت سلطة المجتمع الأبوي النساء في أوضاع غير مواتية :

تعتبر النساء وعلى الدوام في نهاية السلسلة حين يأتي وقت الاستمتاع بمزايا النمو الاقتصادي .

وعلى نحو تقليدي ، فإن لدى النساء مسئولية كبرى تجاه أقاربهن الحميمين ، الأطفال ، الكبار ، أو المرضى . فهن يتحملن العبء الأكبر أيضاً عندما تكون هناك تخفيضات في البرامج الاجتماعية ، تعريض صحتهن ووظائفهن للخطر . وبحسب أنهن المسئولات في الأمل عن سعادة أطفالهن ، فهن أيضاً اللائي يبحثن عن الماء والطعام والمأوى لهن ولأسرهن في عالم يعتبر

فيه اقتسام الموارد ، حتى الحيوية منها ، بعيدة المنال مع النمو الاقتصادي ، تشكل ظروف الفقر هذه عقبة لحقوق النساء في الاستمتاع بكل حقوقهن الإنسانية وعقبة في طريق الاستفادة من آثار ونتائج التنمية الاقتصادية العادلة - تقود هذه الظروف للإقصاء الاجتماعي كما أنها تعتبر خرقاً لحقهن في المساواة . هذه الخروقات تعتبر مناقضة للالتزامات التي تبنتها الدول في :

- مؤتمر فينا حول حقوق الإنسان (١٩٩٣) .
- مؤتمر كوبنهاجن حول التنمية الاجتماعية (١٩٩٥).
- مؤتمر بكين(١٩٩٥).

ينبغي على الدول تحمل مسؤليتها في إعادة توزيع الثروة والموارد ينبغي عليها أن تقر بوضوح إرادتها السياسية لوضع حد للفقر وتحديداً الفقر الواقع على النساء .

وهذا يوضح لماذا ينبغي على الدول أن تضع تعزيزاً وتطبيقاً لخطوات صلبة وواضحة للتخلص من فقر النساء في برامجها السياسية وأن تضمن ممارسة النساء لهذه الحقوق .

يرتبط هذا المطلب ابتداء العمل الذي أصدره مفوض الأمم المتحدة الخاص الذي أوصى بتطوير البرامج الوطنية لمكافحة الفقر والتي يجب أن تكون معيارية في طبيعتها في شكل إطار قانوني مع وجود شروط لآليات التطبيق .

إننا نزحف من أجل :

أن تتبنى كل الدول إطاراً قانونياً واستراتيجيات تهدف لإزالة الفقر :

يعتبر الإطار القانوني قانوناً واقياً ذو مجال عريض يقدم نقاط إرشادية عامة يؤكد المبادئ ويضع الأهداف . ينبغي أن يكون الإطار القانوني أساساً لقوانين أخرى ترغب فيها الدولة لتطبيقها على نفس الموضوع وتحديداً استئصال الفقر . ربما يختلف مصطلح الإطار القانوني وفقاً للدولة . ففي بعض دول أمريكا اللاتينية مثلاً ، يستخدم مصطلح أجندة وطنية .

ينبغي أن يشمل الإطار القانوني معاييراً لضمان الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي للنساء من خلال تطبيق وممارسة حقوقهن . ينبغي أن يتضمن شروطاً لتبني القوانين والبرامج وخطط العمل ، ومشروعات وطنية تضمن على وجه الخصوص أن النساء لن يعانين من التمييز في حقوقهن وأنهن سيتمكن من الوصول إلى مايلي :

- **موارد أساسية :**

المياه الصحية : إنتاج وتوزيع الطعام لضمان التأمين الغذائي للسكان .

سكن صحي : خدمات صحية أساسية - حماية اجتماعية - ضمان دخل طوال الحياة .

- **الثقافة :**

في إنهاء عملية تجنيس الثقافات .

- **المواطنة :**

تعريف المواطنة من خلال الوصول إلى المستندات ذات العلاقة (جواز السفر) المشاركة المتساوية في مؤسسات صنع القرار السياسي.

- **الموارد الطبيعية والاقتصادية :**

تملك أصول الأسرة والتوزيع العادل للميراث .

- **مصادر التعليم :**

- معرفة القراءة والكتابة .

- التدريب المهني .

- المعرفة العلمية والتكنولوجية .

المساواة في مكان العمل :

الدفع العادل والمتساوي على المستويين الوطني والعالمي .

العلاقة بين مطالب المسيرة العالمية وبرنامج العمل الذي أقر في بكين

"سبتمبر ١٩٩٥م"

يمكن الربط مابين المطالب ضد الفقر والعنف ضد المرأة والذين تقدمت بهما المسيرة العالمية للنساء وبرنامج العمل الذي أقرته بإجماع ١٨٩م دولة شاركت في المؤتمر العالمي الرابع عن المرأة والذي عقد في بكين سبتمبر ١٩٩٥م .

من بين الـ١٢ موضوع التي نوقشت في هذا المنبر يمكن الإشارة إلى المواضيع الآتية والتي لها علاقة بالمسيرة العالمية :

الفقر ، التعليم ، الصحة ، العنف ضد المرأة ، الصراعات المسلحة ، صنع القرار وحقوق الإنسان الخاصة بالنساء والبنات . منذ أن أصبح برنامج العمل وثيقة ناقشتها العديد من الدول وبرؤى مختلفة حول تلك المواضيع فإن التحليل الذي قدم يمكن أن يكون شاهداً في عملية التسوية والتنازل - في كل المناقشات نجد أن المنظمات غير الحكومية قد نجحت في بعض الأوقات في التأكيد على وجهة نظرها لدول معينة ، والتي بدورها سوف تقدم هذه الفكرة إلى الدول الأخرى كجزء من مناقشتها .

كثير من الأهداف الإستراتيجية التي أشار إليها البرنامج تتناغم مع المطالب التي أحدثتها المسيرة العالمية برغم أن مطالب المسيرة العالمية تذهب

إلى أبعد من ذلك . بما أن المؤتمر لم يصبح بعد وثيقة عالمية شرعية فليس له قوة القانون ولا يمكن إجبار أي دولة للانحياز إليه من ناحية أخرى فإن محتويات هذا البرنامج يمكن تفسيرها لصالح المرأة كما أنها تأتي منسجمة مع العديد من الاتفاقيات والمواثيق العالمية التي صدرت مع مرشد التأييد . علاوة على ذلك ، وتحت تأثير الضغوط التي قامت بها الحركات النسائية في العالم كما هو الحال في المسيرة العالمية في سنة ٢٠٠٠ فقد تقرر تبني الدول تلك السياسات التي نطالب بها وأن تحترم العهود التي تعهدت بها حين الموافقة على برنامج العمل مثل برنامج المؤتمر العالمي الرابع للنساء وبما أننا جزء من بكين +٥ يجب أن نذكر الحكومات بواجباتها .

هنا موجز للتحليلات والأهداف الإستراتيجية وتسمى " مجالات حرجة للاهتمام " تضمنها برنامج العمل في بكين وهي ذات صلة بمطالب المسيرة العالمية :

مجالات حرجة :

أ - نظرة عامة ، التبني والحفاظ على السياسات الاقتصادية الكبيرة وكذلك الاستراتجيات التنموية التي تلبي احتياجات وجهود المرأة في محاربة الفقر .

أ-٢ - مراجعة القوانين والممارسات الإدارية للتأكيد على الحقوق المتساوية والعادلة للمرأة وحرية الوصول إلى المصادر الاقتصادية .

ب- تعليم وتدريب المرأة .

ب-١: التأكيد على حق التعليم .

ج- النساء والصحة .

في هذا القسم أقر أن " حقوق الإنسان للمرأة تشمل حقين في السيطرة والقرار وبكل حرية ومسئولية في المسائل التي تتعلق بالجنس وتشمل هذه الصحة الجنسية والتناسلية ، التحرر من القسر أو الإكراه والتمييز والعنف .

ج-١: إفساح المجال أمام المرأة للمشاركة في الحياة ذلك عن طريق الرعاية الصحية المناسبة والمعلومات وتوفير الخدمات .

د- العنف ضد المرأة .

د-١: اتخاذ أسس متكاملة لمنع وإيقاف العنف ضد المرأة وفعالية هذه الأسس الواقية .

د-٢: دراسة أسباب ونتائج العنف ضد النساء وكذلك فعالية الإجراءات الوقائية .

د-٣: منع المتاجرة بالنساء ومساعدة ضحايا العنف بسبب البغاء والمتاجرة .

هـ- النساء والصراعات المسلحة .

فقرة التحليل تنادي بأن إعلان فينا وبرنامج العمل الذي أقره المؤتمر العالمي حول حقوق الإنسان نص على أن :" انتهاك حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة في مناطق الصراعات المسلحة هو انتهاك للأسس والمبادئ الجوهرية لحقوق الإنسان العالمية والقانوني الإنساني " (الفقرة ١٣٢).

هـ٢: التقليل من الإنفاق العسكري والحد من التسلح . الفقر ١٤٣ تشير إلى تنفيذ سياسات نزع وتخفيض التسلح .

هـ٣: تشجيع حل الصراعات بالطرق السلمية والتقليل من انتهاك حقوق الإنسان في مناطق الصراعات.

هـ٤: تشجيع مشاركة المرأة لتعزيز ثقافة السلام .

هـ٥: تقديم الحماية والمساعدة والتدريب للنساء اللاجئات والنازحات .

و- النساء والاقتصاد .

تحليل عولمة الاقتصاد ، كما هو موجود في برنامج العمل الذي أقر في بكين ليس حاسماً أو دقيقاً هذا التحليل يعكس تقيد الدول أو مولاتها للنظام الليبرالي الجديد . أشار البرنامج إلى المواضيع الآتية الهامة :

و-١ : تعزيز الحقوق الاقتصادية والاستغلال للمرأة ويشمل ذلك حق التوظيف وتوفير ظروف العمل المناسبة والتحكم في المصادر الاقتصادية .

و-٢: تسهيل وصول النساء إلى المصادر والأسواق والتجارة .

و-٣: توفير خدمات العمل ، التدريب ودخول الأسواق ، المعلومات والتكنولوجيا خاصة النساء ذوات الدخل المحدود .

و-٤: تقوية القدرة الاقتصادية للنساء وكذلك الشبكات التجارية .

و-٥: إزالة التفرقة المهنية وكل أشكال التمييز الوظيفي .

و-٦: تشجيع التوافق بين العمل والأسرة ومسئولياتها لكل من النساء والرجال .

ط: النساء في السلطة ووضع القرار .

ط-١: اتخاذ إجراءات تعزز من المشاركة الكامل للمرأة في مراكز السلطة ووضع القرار .

ط-٢: زيادة مقدرة النساء للمشاركة في صنع القرار والقيادة .

١- الحقوق الإنسانية للمرأة .

١-١ : تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة من خلال التنفيذ الكامل لكل حقوق الإنسان خاصة اتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة .

١-٢ تعزيز المساواة وعدم التمييز .

النساء وسائل الإعلام .

٢- تقديم صورة متوازنة وغير مقلوبة عن النساء في وسائل الإعلام .

خاتمـــة

الخلاصة التي اقترحها برنامج العمل لم يقدم أي نقد للرأسمالية اللبرالية الجديدة والنظام الأبوي . على أية حال كثير من الإجراءات المقترحة يمكن أن يكون لها تأثير إذا طبقت بحزم خاصة في مجال الحد من ثانوية الحياة السياسية والاجتماعية بحسب ما يمليه السوق . علاوة على ذلك كثير من تلك الإجراءات تهدف إلى تعزيز الحقوق الأساسية للنساء خاصة الحق في التحكم في حياتهن وأجسامهن بالإضافة إلى وظائفهن التناسلية تود المسيرة العالمية أن تخطو إلى الأمام فيما يخص تعريف وتحديد الرأسمالية اللبرالية والنظام الأبوي كأسباب أساسية للفقر وأشكال العنف ضد كل النساء . لذلك اقترحت المسيرة العالمية إجراءات حاسمة لمكافحة الفقر وكل حوادث العنف ضد النساء . علاوة على ذلك المسيرة العالمية ترغب في أن ترغب في أن تذكر أن الفقر هو انتهاك للحقوق الاقتصادية والاجتماعية كما أن أشكال العنف ضد النساء هي انتهاك لصميم حقوق الإنسان .

ملحـــق
منظمة الأمم المتحدة

الجمعية العامة :

عدد الأعضاء ١٨٥ دولة ولكل دولة صوت واحد تجتمع الجمعية العامة مرة كل عام من منتصف سبتمبر إلى منتصف ديسمبر . قراراتها غير ملزمة للدول الأعضاء .

مجلس الأمن :

يتكون من خمس دول كأعضاء دائمين وهي : الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، بريطانيا ، الصين ، وروسيا ، وينتخب عشرة أعضاء لفترة سنتين .

المجلس الاقتصادي والاجتماعي : "إيكوسو":

وينتخب له ٥٤ عضواً لمدة ثلاث سنوات ، ينسق هذا المجلس للأنشطة الاقتصادية حول المسائل الصحية والتعليمية والاجتماعية والمفوضات واللجان . تقدم هذه المفوضيات واللجان تقارير إلى المجلس ويقتصر دورها في القيام بالدراسات وإصدار التقارير حتى يتمكن هذا المجلس من عمل توصيات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

- لجنة إزالة ومنع التمييز ضد النساء.
- مفوضية وضع النساء .

- مفوضية فرعية لمنع التمييز وحماية الأحداث.

- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أسست آلية لمقررين خاصين يعالج المواضيع التي أحدثتها المسيرة العالمية للنساء . المقررين المذكورين أدناه يعالجون المواضيع التي تقدمت بها المسيرة العالمية للنساء .

الفقـــــــر :

● إثنين من المقررين قد وضعوا تقاريرهم مؤخراً أحدهم عن حقوق الإنسان والفقر المدقع (١٩٩٦م) والآخر حول الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وإعادة توزيع الدخل (١٩٩٧م) .

● إثنين من المقررين كلِّفوا بالقيام بسلسلة من التقارير عن العنف ضد المرأة ، أسبابه وعواقبه وكذلك عن بيع الأطفال وعن اغتصاب الطفل والتصوير الإباحي للأطفال .

المحكمة الجنائية الدولية "١٢٢":

● أقر النظام الأساسي لهذه المحكمة بمقتضى معاهدة روما عام ١٩٩٨م - يوليو سوف يدخل قانون هذه المحكمة إلى حيز التنفيذ إذا صادقت "٦٠" ستون دولة على هذه الاتفاقية "١٢٠" مائة وعشرون دولة أرسلت وفودها إلى المشاركة في اتفاقية روما .

رفضت كل من الولايات المتحدة ، ليبيا ، العراق ، إسرائيل ، والصين التوقيع على الاتفاقية بينما تعهدت بقية الدول بعملية التصديق .

● تشريع المحكمة مقتصر على الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية جرائم الحرب والإبادة الجماعية بغض النظر عن الزمان والمكان الذي ارتكب فيه تلك الجرائم . وعمل هذه المحكمة بصورة مستقلة عن السياسة . ولها حق التحري بدون الخضوع لأي اتفاق أو معاهدة بين مختلف الدول ودون الخضوع لموافقة تلك الدول .

ويمكنها محاكمة الأفراد الذين ترى الدولة أن للمحكمة سلطة عليهم أو الذين ارتكبوا جرائم في دولة موقعة على المعاهدة .

● يتم الحجز أو الاعتقال من قبل الدولة الموقعة ومجلس الأمن أو النائب العام المسئول عن جمع الأدلة والمعلومات تتدخل هذه المحكمة فقط عندما تكون المحاكم المحلية للدول عاجزة أو غير راغبة في محاكمة مواطنيها . كفترة انتقالية فإن سلطة المحكمة لا تزيد على سبع سنوات .

أسباب مقاومة بعض الدول بهذه المحكمة أن بعض الدول لا تريد لأي قوة خارجية أن تتدخل في تشريعاتها البعض يقول أن مثل هذه المحكمة تعوق المساعي الدبلوماسية وتؤخر وقف إطلاق النار . على كلٍ وخلافاً لفكرة الدول التي لا تود أن ترتبط بهذه المحكمة ، فإن إفلات مجرمي الحرب من العقوبة يزيد من الانتقام ويؤخر من إيجاد حلول للصراعات .. مثلما أوضحت ذلك المحكمتين الدوليتين الأخيرتين :

المحكمة الجنائية الدولية في يوغسلافيا السابقة "فبراير ١٩٩٣" والمحكمة الجنائية الدولية في رواندا "١٩٩٤".

بحق فإن هذه المحكمة تسمح لنا بأن نخطو إلى الأمام في صراعنا ضد ما يسمى بالحصانة أو الإفلات من العقوبة وسوف تضغط على الدول لكي تقر سياسات شفافة طبقاً للقانون وكذلك في أن تقر على كثير من اتفاقيات حقوق الإنسان العالمية . تسهل هذه المحكمة الدفاع عن حقوق الضحايا لكي يعلموا الحقيقة ويلجأوا إلى نظام عادل مستقل من القوة السياسية .

في هذا الخصوص تساعد في التعريف بالانتهاكات التي تقع على الحقوق الأساسية للنساء حتى يمكن الحكم على الاغتصاب والاعتداءات الجنسية في محكمة مقتدرة وقادرة على تنفيذ تحرياتها مع احترام حقوق الشهادة .

ثلاثة مقومات لوثيقة حقوق الإنسان العالمية "١٩٤٨":

× الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :

يعتبر هذا الإعلان المرجع الأساسي لتعريف حقوق الإنسان .

ينادي هذا الإعلان بالحقوق المتساوية والكرامة للرجال والنساء بالإضافة إلى حق الحياة والحرية وأمن الأفراد ومنع التعذيب .

من الناحية الفعلية فإن مواد هذا الإعلان لم تناشد للدفاع عن حقوق النساء . ليس هناك من دليل لكفاح النساء من أجل حق الحياة "أنظر المادة٣".

× الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية والتي أقرت في ١٩٦٦م وتم تنفيذها عام ١٩٧٦م وصادقت عليها ١٤٠ دولة

وتحرم هذه الاتفاقية الآتي :

- التمييز .
- المعاملة الوحشية واللاإنسانية والإحتقار .
- الزواج الإجباري ..الخ .

ومصحوبة ببرتوكول "اتفاق" اختياري للأشخاص .

× المعاهدة الدولية للحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية :

أقرت في ١٩٦٦ ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٧٦م وصادقت عليها ١٣٧ دولة وتؤكد على :

- الحقوق العامة في العمل .
- تحسين مستوى المعيشة ، الضمان الاجتماعي ، الصحة والتعليم .
- حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات .
- التصديق على بروتوكول اختياري الآن تحت الدراسة .

مواد القانون الدولي:

تمثل هذه المواد وسيلة لممارسة الضغط على الدول لتذكيرها بحقوق النساء ، ولكي يكون لها الوضع القانوني هذه المواد يجب أن تجاز بأغلبية الأصوات (٥٠+١) للجمعية العامة للأمم المتحدة . ويجب أن تصادق عليها عدد من الدول أقرت بذلك المعاهدة ولها تاريخ محدد للتنفيذ بعد التصديق .

الإعلانات :

أي إعلان يؤكد ويعرف الأسس والحقوق وليس لها صفة تنفيذية .

الإعلانات ليست اتفاقيات ، وهي لا تطالب التصديق عليها .

المواثيق والعهود :

لهذه المواثيق والعهود طبيعة تنفيذية ، وهي عبارة عن معاهدات .

بالتصديق على هذه الاتفاقيات تصبح الدولة ملزمة باتخاذ القوانين المنفذة للحقوق المتفق عليها في الاتفاقية، اللجنة عبارة عن جهاز رقابي مكلف بجمع التقارير من الدول حسب الطلب . عموماً مع كل ميثاق واتفاقية يوجد "بروتوكول" .

البروتوكولات :

تسمح هذه البروتوكولات أو المجموعة أو الأشخاص بإرسال شكاويهم .هذه البروتوكولات تشكل وسائل لممارسة الضغط على المستوى العالمي لإجبار الدول بالالتزام بتلك الحقوق المقرة في تلك الاتفاقيات والمواثيق . محتويات هذه البروتوكولات قد تختلف حسب المجموعة التي تستهدفها الشكوى . يجب على كل دولة أن توقع على البروتوكول لذا يستخدم مصطلح البروتوكول الاختياري .

التحفظات :

هي مجموعة إجراءات من خلالها تستطيع الدولة أن تختار من الالتزامات التي تحويها وتصادق عليها .

اتفاقيتان مهمتان للمسيرة العالمية للنساء :

• اتفاقية لإزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة :

أفرزت هذه الاتفاقية عام ١٩٧٩م ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٨١م بموافقة "١٦٠"دولة .

هناك اتجاه للحصول على مصادقة الدول بنسبة ١٠٠٪ في عام ٢٠٠٠ هذه هي المادة الأساسية العالمية والتي هدفها المساواة بين النساء .

النقاط الأساسية للاتفاقية كالآتي :

- الحق في الحصول على مستوى معيشة كافٍ .
- الوصول للقضاء .
- حق العمل .
- حق النساء في الامتلاك .
- الاعتراف بالعمل غير مدفوع الأجر للنساء .
- منع البغاء والتجارة بالنساء .

هناك مسودة بروتوكول تحت الدراسة وقد أقرت بواسطة الأمم المتحدة حول وضع المرأة .

معاهدة حول حقوق الطفل :

أقرت هذه الاتفاقية عام ١٩٨٩م وأصبحت سارية المفعول عام ١٩٩٠م بمصادقة "١٩٠) دولة وتدعو إلى الآتي :

- الحق في الحصول على مستوى معيشة يضمن نمو الطفل .

- إزالة ومنع العنف .

- منع الاستغلال الجنسي والاقتصادي للأطفال "ليس هناك إشارة واضحة للبنات ".

هناك مسودتان عن بروتوكولين اختياريين قد درستا :

إحداهما : مركزة حول بيع الأطفال وبغاء الأطفال والصور الداعرة للأطفال والأخرى : تتحدث عن مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة .

مقياس تنمية الإنسان :

تسهل هذه المقاييس من معرفة مستويات الحياة . تقرير التنمية البشرية (١٩٩٥) يصرِّف مقاييس هذه التنمية آخذاً في الحسبان عدم المساواة الاجتماعية بين الرجال والنساء ، وتشمل مقياس لتمثيل النساء في مواقع السلطة والقوة .

الاجتماعات العالمية :

تعتبر هذه الاجتماعات لحظات إستراتيجية حيث تبرم الالتزامات .

القائمة أدناه ، وهي بترتيب تاريخي مقلوب توضح الاجتماعات التي تحتوي مواضيعها على أشياء ذات صلة بالمسيرة العالمية ومطالبها . القائمة تحتوي على مؤتمرات المنظمات غير الحكومية التي عقدت بصورة موازية لتلك الاجتماعات .

المؤتمر العالمي الرابع للنساء - بكين ١٩٩٥:

حدث هنا حوالي ١٢ موضوعاً مهماً ، بعضها يتعلق بمطالب المسيرة العالمية .

مجالات مهمة تطرق لها برنامج العمل في بكين :

- النساء والفقر .
- التعليم وتدريب النساء .
- النساء والصحة .
- العنف ضد النساء .
- النساء في السلطة ومراكز صنع القرار .
- آلية مؤسسة لتطوير المرأة .
- حقوق الإنسان للمرأة .
- النساء ووسائل الإعلام .
- النساء والبيئة .
- صغار البنات .

التزمت الدولة الموقعة بتقديم برامج عمل للأمم المتحدة .

● في سنة ١٩٩٧م أودعت حوالي ٥٤ برنامج ، وفي يونيو ٢٠٠٠م الجمعية العامة للأمم المتحدة سوف تراجع ما تم من توصيات في برنامج عمل بكين منذ ١٩٩٥م .

● في عام ١٩٩٥م منبر المنظمات غير الحكومية والذي كان حول النساء لفت انتباه ٣٠,٠٠٠ امرأة من أنحاء العالم . تنوي المنظمات غير الحكومية في تسليم تقاريرها في يونيو ٢٠٠٠ ويأتي ذلك متزامناً مع تقارير الحكومات .

القمة العالمية للتنمية الاجتماعية " كوبنهاجن ١٩٩٥م ":

من أهم مواضيع هذه القمة ، الضمان الاجتماعي ، إعادة توزيع المصادر ، المنظمات الجماعية والتضامن . التزمت الحكومات بالحد من الفقر والقضاء عليه بأسرع ما يمكن . على أقل تقدير ، يجب أن يحصل الناس على احتياجاتهم الأساسية مثل الطعام ، الملجأ ، التعليم الابتدائي ، الرعاية الصحية الأساسية ، الماء النقي ، الصحة العامة " الصرف الصحي " العمل والحرية الشخصية .وعقب هذه القمة أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة " العقد الأول لاستئصال الفقر " والذي بدأ في ١٩٩٧م . وعقدت المنظمات غير الحكومية اجتماعاً موازياً والذي اقترح إلغاء الديون واحترام قرار الدول الغنية باستثمار ٧, ٠٪ من دخلها القومي للمساعدة في التنمية العامة كما نادى هذا الاجتماع بضرورة إيجاد تمويل دولي لأجل التنمية الاجتماعية .

● الإعلان الآخر الذي قدمته المنظمات غير الحكومية لهذه القمة الجوهرية للفقر : قوة السوق ، تحرير السوق ، التحلل والتفكك الاجتماعي والبيئي . طالبت النساء بالمشاركة الكاملة للمجتمع المدني في أهداف التنمية الاجتماعية .

المؤتمر العالمي حول السكان والتنمية "القاهرة ١٩٩٤م":

هذا المؤتمر يعتبر الثاني فالأول عقد في بخارست ١٩٧٤م . كان الموضوع الأساسي العدل والمساواة "بين الذكور والإناث "، توفير خدمات الصحة

التناسلية وتنظيم الأسرة . اعترف هذا المؤتمر بأن حقوق النساء في المسائل التناسلية هي حقوق جوهرية للأزواج والأفراد . أعاد التأكيد على حق النساء في الصحة قبل وبعد الولادة والخدمات المعلوماتية السريعة عن الصحة الجنسية والتناسلية . إزالة التمييز الاجتماعي والثقافي والسياسي ضد النساء عرف على أنه شرط لإزالة الفقر .

المؤتمر العالمي حول حقوق الإنسان فينا ١٩٩٣م:

أقر هذا المؤتمر بأن حقوق النساء هي حقوق إنسانية ولا يمكن فصلها عن حقوق الإنسان الأخرى "الاقتصادية ، والاجتماعية ، المدنية والسياسية ". تعهدت الدول بالتصديق على اتفاقيات تؤكد على التمتع بالحقوق والأخص حقوق النساء . ذكر المؤتمر بضرورة توحيد العلاقة بين الأنواع "ذكور وإناث" على كافة الأصعدة . يجب منع العنف ضد النساء لأنه يتناقض وكرامة الإنسان .

بحث هذا المؤتمر وبعمق دور الآليات الدولية في حماية حقوق الإنسان . عقد مؤتمر مواز لهذا بين الشمال والجنوب حول العنف ضد النساء .

قمة الأرض ، ريودي جانيرو ١٩٩٢م:

حاولت هذه القمة التوفيق بين الأنشطة الاقتصادية وحماية كوكب الأرض وذلك لضمان التنمية المستمرة للجميع وأقرت في هذه القمة حوالي "٢١" أجندة وخطة عمل بيئية عمل بيئية للعام ٢٠٠٠م وعقد منبر عالمي

للمنظمات غير الحكومية داعياً إلى المشاركة الكاملة للنساء والالتزام ببذل الجهود من أجل اقتصاد عالمي واضح وديمقراطي ومسئول .

المؤتمر العالمي للنساء – نيروبي ١٩٨٥م:

طلب من هذا المؤتمر بحث وتقييم نتائج عقد الأمم المتحدة للنساء .

أكد هذا المؤتمر على ضرورة مشاركة النساء باعتبارهن شريك مع الرجال في كل المجالات ولهن الحق في التعليم والتدريب المهني . وأقرت الدول الاستراتيجيات المستقبلية لتطوير المرأة للفترة حتى سنة ٢٠٠٠م.

وعقد أيضاً منبر للمنظمات غير الحكومية عرف بمهد العالم للمساواة بين الرجل والمرأة .

مؤتمر الأمم المتحدة للنساء : كوبنهاجن ١٩٨٠:

أكد هذا المؤتمر على أهمية التعليم ، التوظيف ومشاركة النساء في العملية التنموية كذلك عقد مؤتمر للمنظمات غير الحكومية .

المؤتمر الدولي السنوي للنساء: مكسيكو ستي ١٩٧٥:

أعلنت الأمم المتحدة أن الفترة بين ١٩٧٥-١٩٨٥ هي عقد للنساء :

المساواة ، التنمية والسلام . تلك المواضيع الثلاث تطورت من خلال الاجتماعات الدولية التي تمت في تلك العشر سنوات .

تركز المؤتمر حول المعضلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تعوق تطور المرأة .

اتفاقيات بريتون وود:

في عام ١٩٤٤م وفي بريتون وود وهي قرية صغيرة في نيوها مشير بالولايات المتحدة ، وقع علي اتفاقيات بين ممثلي "٥٠" دولة من أجل تأسيس نظام نقدي ومالي . الدول التي خسرت الحرب العالمية " ألمانيا ، إيطاليا واليابان " ليست جزءاً من هذه المجموعة .أسست هذه الاتفاقيات للنظام الاقتصادي الحالي وذلك بإيجاد المؤسسات المالية العالمية المذكورة في الفقرات التالية :

صندوق النقد الدولي (IMF) : "١٨٢"دولة عضو .

قوة التصويت عامل مهم في مسألة المشاركة ، أو الاستثمار التي تدفع إلى الصندوق. كلما كان البلد غنياً كلما زاد المبلغ المدفوع للصندوق .

يتم التصويت في حالة وضع سياسات الصندوق أو الموافقة على القروض.

مهمة الصندوق :

تعزيز استقرار النظام التقدي الدولي وتطوير التجارة العالمية .

البنك الدولي (WB : ٢١٨٢دولة عضواً

فقط أعضاء صندوق النقد الدولي يمكن أن يكونوا أعضاءاً في البنك الدولي . حقوق التصويت بحسب نسبة المساهمة المدفوعة .

المهمة :

تطوير التنمية الاقتصادية وإعادة بناء الدول الناشئة "أفريقيا ، آسيا ، وأمريكا اللاتينية " والدول التي دمرتها الحروب في أوروبا .

الاتفاقيات العامة حول التعريفة والتجارة "جات":

المهمة :

تنظيم سياسات التعريفة التجارية بين الدول الأعضاء ، ذلك من خلال تنفيذ التجارة العالمية الحرة . استبدلت هذه الاتفاقية منذ يناير ١٩٩٥م بمنظمة التاجرة العالمية (WTO).

- **منظمة التجارة العالمية (WTO):**

المهمة :

قيادة العالم نحو تحرير التجارة العالمية والإشراف على إيجاد حلول للصراعات الدولية .

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

عدد الأعضاء "٢٧"دولة .

أنشأت عام ١٩٦٠ في أثناء الحرب الباردة .

المهمة :

تنظيم التعاون في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والتوصية على السياسات الاقتصادية الكبيرة .تربط هذه المنظمة بين المواضيع الاقتصادية والتجارية والمالية والتكنولوجية والنووية والبيئية .

بنك التسوية الدولي: عدد الأعضاء ٢٩ دولة .

هذا بنك مركزي للبنوك المركزية للدول الأعضاء الغنية "اللجنة التنفيذية " تضع السياسات المالية لهذه الدول .

مشروع مطالب المرأة اليمنية
ضد الفقر والعنف

مشروع قائمة مطالب المرأة اليمنية
ضد الفقر والعنف

أولاً : مطالب لاجتثاث الفقر

١- إعداد برامج عملية لمكافحة ظاهرة الفقر وخاصة بين النساء .

٢- إعادة تخطيط الموارد البشرية للاستفادة من قدرات المرأة وحسن استخدامها وتنظيمها من خلال مسح شامل لأوضاع العمالة الرسمية وغير الرسمية وخاصة بين النساء في مختلف محافظات الجمهورية .

٣- دراسة توعية المهارات الموجودة بين النساء وتطويرها بما يتلاءم ودور النساء في قيادة المجتمع .

٤- خلق ظروف عمل متنوعة وملائمة تساعد النساء على مواصلة العمل والإبداع .

٥- دعم كافة المشروعات التي تساهم في تعزيز إدماج المرأة في الحياة الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص في عملية التنمية من خلال المشاريع الصغيرة التي تستوعب أكبر قدر من قوة العمل النسائية .

٦- العمل على تطوير المشروعات الاقتصادية التي تدار من قبل النساء .

٧- تطوير المرأة الريفية وإنصافها كونها عماد الاقتصاد والإنتاج في الريف .

٨- إدخال عمل المرأة غير المرئي (غير الرسمي) وخاصة في الريف إلى الحسابات الرسمية للدولة واعتباره عملاً له قيمته المادية والمعنوية .

٩- العمل على تعزيز دور المرأة ودعمه في المجتمع من خلال كافة الأنشطة الاجتماعية والسياسية والثقافية وتمكينها من الوصول إلى مراكز اتخاذ القرار سياسياً واقتصادياً وثقافياً .

١٠- تحسين بيئة تعليم الفتاة في اليمن كماً ونوعاً من خلال إشراك كل القوى الاجتماعية في صياغة مشروع وطني لمساعدة الفتاة اليمنية على الانخراط في التعليم وعدم ارتدادها إلى الأمية .

١١- تشجيع انخراط النساء في قيادة المنظمات الجماهيرية ومنظمات المجتمع المدني بتطوير مفهوم المجتمع نحو المرأة ودورها في بناء هذا المجتمع .

١٢- تغيير نمط العلاقات السائدة لكي تصبح الوظيفة بحسب المؤهلات لا على أساس الجنس .

١٣- تكييف وقت العمل ومراعاة ظروف المرأة العاملة وبشكل يجعلها توفق بين العمل ومهامها الأسرية .

١٤- إلغاء أي فروق بين الرجل والمرأة في المكافآت والأجور وتقلد المناصب إذا تساوت المؤهلات والمهارات .

١٥- استحداث نص عقابي إدارياً أو جزائياً يلزم كل صاحب عمل بعدم التمييز بين الرجل والمرأة في شروط الوظيفة أو فرص العمل وفي مجالات التدريب بسبب الجنس .

ثانياً : مطالب لاجتثاث العنف :

١- العمل على وضع إستراتيجية محددة للقضاء على العنف ضد المرأة من خلال مؤسسات المجتمع والجهات الرسمية .

٢- العمل على تعديل التشريعات من أجل معاقبة مرتكبي العنف ضد النساء بشكل عادل ومواز لهذا الجرم الخطير .

٣- تعديل التشريعات المحلية بما يتوافق والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق المرأة والتي صادقت عليها اليمن .

٤- سن تشريعات خاصة بقضايا العنف تضمن حماية المرأة وعدم تعرضها للتمييز.

٥- وضع برامج وخطط لنشر الوعي القانوني لدى النساء بحقوقهن بما يكفل لهن القانون والمواثيق الدولية من حقوق .

٦- تغيير مناهج التعليم التي تصور المرأة في خانة الدونية أو حصرها في أعمال محدودة بالمنزل والعمل على تغيير الصورة التي يرى فيها التلميذ المرأة بأنها عاجزة وغير مبدعة واستبدال كل الصور بإظهار الحقيقة في صورة المرأة كإنسان قادر على العطاء والإبداع وصاحب دور ريادي في تطوير المجتمع وتقدمه .

٧- إدخال المفاهيم التربوية التي تنبذ العنف في المناهج المدرسية وخاصة العنف الموجه ضد النساء بشكله المعنوي والمادي .

٨- إبراز مفاهيم الدين الإسلامي الحنيف التي تدعو إلى تكريم المرأة وتعظيم دورها في الحياة وتكفل لها حقوقها .

٩- العمل على نشر الوعي بخطورة العنف الموجه ضد النساء بأنواعه المختلفة مادياً ومعنوياً وان آثاره تتجاوز النساء لتصيب المجتمع بأكمله .

١٠- إنشاء مؤسسة عامة تهتم بمكافحة العنف ومساعدة ضحايا العنف من النساء وتقود فئات المجتمع المختلفة لمتابعة البرامج الرامية لنبذ العنف والتصدي له في مختلف الجهات .

١١- تنشيط دور القانون من خلال المنظمات غير الحكومية وهيئات مستقلة من المحاميات من أجل الدفاع عن قضايا العنف التي تتعرض لها المرأة .

١٢- العمل على وقف العنف التي تتعرض له المرأة السجينة ومعاقبة كل مرتكبي العنف تجاه النساء في السجون .

A MARCH TO FIGHT POVERTY AND VIOLINCE AGAINST WOMEN

Contents

Aworld in need of cgange..... 5

World demand of the march..... 11

Demands to eliminate poverty..... 11

Demands to eliminate violence against women 18

The convention on the elimination of all fprms of dis-

crimination against women(CEDAW)..... 20

A MARCH TO FIGHT POVERTY AND VIOLINCE AGAINST WOMEN

A WORLD IN NEED OF CHANGE

The World We Live In

The persistence of inequality in a world of increasing wealth .

We live in a world where inequality reigns . As we near the year 2000 , profound disparities still exist between women and men , North and South , East and West , and within the population of a given country , between rich and poor , the young and the elderly , and the urban and rural landscape .

We live in a world that has witnessed spectacular technological and scientific developments ; substantial increase in industrial and agricultural productivity , and a communications explosion . Nonetheless , billions of people are without work and without even basic access to food , safe water , housing , health care , education , culture , information , energy sources , and transportation . Everywhere , we are now experiencing the paradox of people becoming more impoverished in societies that are becoming progressively wea

Wealthier . Humanity does not want for resources or fall short in producing wealth ; rather , it suffers from the serious problem of universal access , equitable distribution and responsible management of these resources and this wealth that are not unlimited . Women are the majority of those who suffer at the hands of this skewed development .

Complacency and steadfast tolerance of violence against women :

We live in a world where violence against women is still universally present in the form of wife battering , sexual assault and abuse , genital mutilation and systematic rape in wartime . This is the fate of millions of women .

Violence against women is a consequence of the historically unequal power relations between women and men ; it constitutes a legal violation of a woman's human rights and fundamental freedoms , It is a universal reality , existing in all societies regardless of income , class , and culture .

All women are affected . It would be difficult to find one woman who , at one time or another in her life , had life , had not been afraid merely because she a woman . Simply walking in the street after dark or working at night may represent serious

personal safety problems for women .

Physical , sexual , and psychological violence is too often perpetrated or tolerated by States that prioritize custom or tradition over the respect of fundamental freedoms . In some countries , the simple fact of being female is sufficient cause to trample on one's human rights .

Deep crisis in our culture and in solidarity :

We live in a world undergoing a crisis of identity , values , plans and social cohesion . It is a world where human relations are soured by the predominance of economic ideologies . Our world is one where art , literature , theatre , poetry , music and dance are perilously relegated to the bottom of the list of economic " priorities " , and where " being " remains subordinate to " having " , whilst the reverse should govern our lives . It is a world where culture is in a state of shock , causing us to lose our bearing and provoking a retreat into religious sects and fundamentalism , racism , sexism , intolerance , homophobia and general intolerance to differences . This crisis bars productive dialogue between people of different cultures , denying us access to one of the greatest assets of humankind : our diversity .

The eternal ravages of war :

We live in a world ravaged by seventy-five " low intensity " armed conflicts that are decimating populations and straining the budgets of the nations involved , while filling the coffers of the arms industry . The inter-ethnic massacres and Western bombing of the former Yugoslavia show that men continue to favor war as a means to " settle " their conflicts . However , during periods of armed conflict , women suffer specific forms of violence , including systematic rape that has been recognized as a war crime only since 1993 . In all corners of the world , women are rising up to demand an end to the hostilities and to find peaceful solutions to the conflicts .

A bulimic productivity jeopardizes our planet :

We live a world where the balance between people and nature has been gravely upset , and where runaway growth of consumption has long been present in the so-called " developed " countries . There is a " consume and produce " bulimia-a considerable amount of which is for useless objects-which keeps the world trapped in a vicious circle : we produce in order to consume , and we consume because we produce ! This ideology of unbridled productivity depletes natural resources and ravages the environment , causing harm to the planet and jeopardizing

future generations . once again women make up the majority of those who suffer due to this hollow growth .

Appalling corruption as a system :-

We live in a world where corruption , in several countries , is a system unto itself , and where it is " legalized " on an international level . How else can one call the excessive wealth concentrated in so few hands , these colossal fortunes reaped from public property to the detriment of fiscal obligations towards States , often with their complicity ?

This wealth is systematically stolen , embezzled and laundered by private business , all kinds of corporations , financial institutions , civil servants at all levels , political leaders and even entire governments . This wealth is stashed in tax havens and banking secrecy hides the identity of these thieves by offering them a kind of impunity that only dictators have been able to enjoy unit now .

Failure of democracy and State responsibility to citizens :

We live in a world where government often refuse to meet their obligations to their citizens , and where they abdicate before the dictates of the marketplace , now organized as an unse-

lected supranational power composed of huge international institutions , banks , industrial corporations , multinationals and so on .

This supranational force imposes its anti-deficit creed on governments in the form of structural adjustment programs in the south , social service cuts in the North , the proposed Multilateral Agreement on Investment (MAI) and other such plans . States are often complacent or even complicit in regards to these supranational forces by ensuring generous subsidies ; tax breaks or by offering credit at preferred rates .

We live in a world where democracy is at the mercy of these new " warlords " who are above the law , suffer no sanctions and are accountable to no one .

The disturbing trend of international " protection " systems :

We live in a world where people are trying to civilize the relations between countries and to temper somewhat the power of the market . At the dawn of the third millennium , it is clear that civility has broken down . the UN has a great deal of difficulty in preventing or resolving conflicts , and the economic powers reign as lords and masters like never before .

WORLD DEMANDS OF THE MARCH

Demands to eliminate poverty

p-1 that all States adopt a legal framework and strategies aimed at eliminating poverty.

States must implement national anti-poverty policies , programs , action plans and projects including specific measures to eliminate women's poverty and to ensure their economic and social independence through the exercise of their right to :

* Education ;
* Employment , with statutory protection for work in the home and in the informal sectors of the economy;
* Pay equity and equality at the national and international levels ; Association and unionization ;
* Property and control of safe water ;
* Decent housing ;
* Health care and social protection ;
* Culture ;

- Life - long income security.
- Natural and economic resources (credit, property, vocational training , technologies),
- Full citizenship, including in particular recognition of civil identity and access to relevant documents (identity card).
- Minimum social wage.

States must guarantee , as a fundamental right, the production and distribution of food to ensure food security for their populations .

States must develop incentives to promote the sharing of family responsibilities (education and care of children and domestic tasks) and must provide concrete support to families such as daycare adapted to parents' work schedules, community kitchens, programs to assist childern with their schoolwork, and so on.

States must promote women's access to decision-making positions.

States must ratify and and observe the labor standards of the International Labor Office (ILO).They must enforce compliance with national labor standards in free trade zones.

States and international organizations must take measures to fight and prevent corruption .

All acts, legislation, regulations and positions taken by governments will be assessed in the light of indicators such as the human poverty index (HPI), introduced in the Human Development Report 1997, the human development index (HDI), put forth by the United Nations Development index (including an indicator on the representation of women in positions of power)discussed in the Human Development Report 1995, and Convention 169 of the Indigenous and tribal peoples'rights.

States must put an end to the process of homogenization of culture and the co modification of women in media to suit the needs of the market .

States must make provisions to ensure women's equal participation in political decision -making bodies.

States must take all possible steps to end patriarchal values and sensitize the society towards democratization of the family structure .1

p-2 The urgent implementation of measures such as:

p-2 a) The Tobin Tax, revenue from the tax would be paid into a special fund :

- Earmarked for social development,
- Managed democratically by the international community as awhole,
- According to criteria respecting fundamental human rights and democracy,
- With equal representation of women and men .
- To which women (who represent 70% of the 1.3 billion people living in extreme poverty)would have preferred access.

p-2 b) investment of 0.7% of the rich countries' gross national product (GNP) in aid for developing countries,

p-2 c) adequate financing and democratiztion of United Nations programs that are essential to defend women's and children's fundamental rights, UNIFEM (UN Women's program),UNDP(United Nations Development Program)and UNICEF (UN children's fund),

p-2 d)an end to structural adjustment programs,

p-2 e) an end to cutbacks in soial budgets and public services,

p-2 f) rejection of the proposed Multilateral Agreement on Investment(MAI).

p-3 Cancellation of the deebt of all Third World countries,taking into account the principles of responsibility, transparency of information and accountability .

We demand the immediate cancellation of the debt of the 53 poorest countries on the planet, i support of the objectives of the Jubilee 2000 campaign.

In thelonger term, we damand the cancellation of the debt of all Third World countries and the setting up of a mechanism to monitor the debt write -off, ensuring that this money is employed to eliminate poverty and to further the well being of people most affected by structural adjustment programs, the majority of whom are women and girls.

p-4 the implementation of the 20/20 formula between donor countries and the recipients of international aid .

In this scheme, 20% of the sum contributed by the donor

country must be allocated to social development and 20% of the receiving government's spending must be used for social programs .

p-5 A non-monolithic world political organization , with authority over the economy and egalitarian and democratic representation of all countries on earth (ensuring parity between poor countries and rich countries) and equal representation of women and men .

This organization must have real decision - making power and authority to act in order to implement a world economic system that is fair, participatory and where solidarity plays a key role . The following measures must be instituted immediately:

● A World Council for Economic and Financial Security, which would be in charge of redefining the rules for a new international financial system based on the fair and equitable distribution of the planet's wealth . Rooted in social justice, it would also focus on increasing the well being of the would population, particularly women, who make up over half that population. Gender parity should be observed in the composition of the Council's membership must also be

comprised of representatives of the civil society, for example NGOs, unions, ect.) And must ensure parity of representation between countries from the North and South.

- Any ratification of trade conventions and agreements must be subordinated to individual and collective fundamental human rights .Trade must be subordinated to human rights,not the other way around .
- The elimination of tax havens.
- The end of banking secrecy.
- The redistribution of wealth held by the seven richest countries.
- A protocol to ensure application of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights.

p-6 that the embargoes and blockades-principally affecting women and childern-imposed by the major powers on many countries be lifted .

We reaffirm our commitment to peace and to the protection of the democratic and autonomous operation of nation-states.2

Demanda to eliminate violence againstwomen :

V-1 That government claiming to be defenders of human rights condemn any authority political, religious,economic or cultural that controls women and girls, and denounce any regime that violates their fundamental rights.

V-2 That States recognize, in their statutes and actions, that all forms of violence against women are violations of fundamental human rights and cannot be justified by any custom, religion, cultural practice or political power .
Therefore, all states must recognize a woman's right to determine her own destiny, and to exercise control over her body and reproductive function.

V-3 That States implement action plans, effective policies and programs equipped with adequate financial and other means to end all forms of violence against women .

These action plans must include the following elements in particular:prevention, public education, prosecution, "treatment" for attackers , research and statistics on all forms of violence against women, assistance and protection for victims, campaigns against pornography, procuring, and sexual assault, including child rape, non- sexist education,

easier access to the criminal justice system , and training programs for judges and police.

V-4 That the United Nations bring extraordinary pressure to bear on member States to ratify without reservation and implement the conventions and covenants relating to the rights of women and childern, in particular, the International Covenant on Civil and Political Rights, the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women, the Convention on the Rights of the Child, the Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, the International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and their Families.

That States harmonize their national laws with these international human rights instruments as well as with the Universal Declaration of Human Rights, the Declaration on the Elimination of Violence Against Women, the Cario and Vienna Declaeations, and the Beijing Declaration and Platform for Action.

V-5 That, as soon as possible, protocols be adopted(and implementation mechanisms be established) for :

The Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination Against Women (CEDAW),

These protocols will enable individuals and groups to bring complaints against a State.These protocols are a means to exercise international pressure on governments to implement the rights set out in these conventions.

Provisions must be made for effective sanctions against non-compliant States.

V-6 That mechanisms be established to implement the 1949 Convention for the Suppression of the Traffic in Persons and of the Exploitation of the Prostitution of Others, taking into account recent relevant documents such as the two resolutions of the United Nations General Assembly (1996) concerning trafficking in women and girls and violence against migrant women.

V-7 That States recognize the jurisdiction of the International Criminal court and conform in particular to the provisions, especially those that define rape and sexual abuse as war crimes and crimes against humanity .

V-8 That all States adopt and implement disarmament policies with respect to conventional, nuclear and biologi-

cal weapons.

That all countries ratify the Convention Against Land Mines.

That the United Nations end all forms of intervention aggression and military occupation, assure the right of refugees to return to their homeland, and bring pressure to bear on governments to enforce the observance of human rights and to resolve conflicts.3

V-9 That the right to asylum for women victims of sexist discrmination and persecution and sexual violence be adopted as soon possible.

The next two demands were supported by the majority of women present at the meeting on the condition of a country-by-country adoption process.Some delegates were not in a position to be able to commit to publicly defending these demands in their respective countries . They remain an integral part of the World March of Women in the Year 2000.

Over the next few months, the names of adopting countries will be added.

V-10 That, based on the principle of equality of all per-

sons, the United Nations and States of the international community recognize formally that a person's sexual orientation shall not bar rhem from the full exercise of the rights set out in the following internationa instruments : the Universal Declaration of Human Rights, the International Covenant on Civil and Political Rights, the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights and the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women .

V-11 That the right to asylum for victims of discrimination and persecution based on sexual orientation is adopted as soon as possible .